

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
الملف الصحفي اليومي / الاحد ، السبت ، الجمعة  
1435/1/28,27,26 هـ الموافق 2013/12/1-11/30,29 م





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
16	هيئة حقوق الإنسان
20	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
51	حقوق الانسان في العالم



# الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## سوق سوداء لبيع "العمالة" في السعودية بمواقع التواصل الخولي: ظهور تلك الإعلانات يعد تجاراً بالأشخاص.. ويجرمه القضاء

المصدر: العربية السبت 27 محرم 1435 هـ - 30 ديسمبر 2013م

[اضغط هنا](#)

العربية نت

ظهرت في الآونة الأخيرة إعلانات على الإنترنت للتنازل عن العمالة في السعودية مقابل مبالغ مالية تتراوح من 20 إلى 25 ألفاً حسب جنسية العمالة، وفق ما ذكرته صحيفة عكاظ.

وقالت مصادر عدلية وحقوقية إن ظهور تلك الإعلانات على الإنترنت يعد صورة من صور الاتجار بالأشخاص الذي يعاقب عليه القانون ويجرمه القضاء، حيث شهدت مواقع التواصل الاجتماعي على مدى الأسبوع الماضي نشاطاً واسعاً في الترويج لبيع ونقل خدمات عمالة بمبالغ متفاوتة.

وأوضح المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات المقدم أحمد اللحيدان أن الجوازات تباشر طلبات خدمات نقل الكفالة وفقاً للإجراءات النظامية، مبيناً أن متابعة السوق السوداء على الإنترنت للتنازل عن عمالة منزلية من مهام جهات اختصاص أخرى.

وأكد المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي أن الهيئة لم تردّها شكاوى من قبل مواطنين متضررين من نقل كفالة عمالة منزلية عبر سوق سوداء في مواقع الإنترنت تعلن عن التنازل عن العمالة مقابل مبالغ مادية. وبين الخولي أن دور هيئة حقوق الإنسان في مثل هذه الحالات التدخل لتوعية أفراد المجتمع بعمليات النصب والاحتيال لتجنب وقوع الأفراد في مثل حالات الاستنزاف المادي مقابل الحصول على تنازل لعمالة منزلية، مقترحاً منح العمالة المنزلية استثناءات لتصحيح الأوضاع لمواجهة نشوء سوق سوداء تستغل حاجة الأسر للعمالة المنزلية.

من جهتها، جددت جمعية حقوق الإنسان السعودية مطالباتها بإلغاء نظام (الكفيل) أو (صاحب العمل) لضمان حماية العمال ممن سمتهم الجمعية "تجار الإقامة"، بالإضافة لإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة وتلغي أي دور للكفيل التقليدي، واقتрحت تسمية هذا الجهاز بـ "هيئة شؤون العمالة الوافدة" يكون مقرها الرياض.

وقال المشرف العام على فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف إن ملف العمالة ساخن، ويوجب تسخير جهود الوزارات، والجهات المعنية الأخرى على درجة عالية من السرعة.

وذكرت أن هذه التدابير لا تحتاج سوى إلى تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 166 الصادر قبل تسع سنوات، ويقضي بتحسين الأوضاع الإنسانية للعمالة الوافدة وتصحيح علاقة العامل بصاحب العمل كعلاقة عمل وليس علاقة كفالة إلا أن هذه التوصيات - حسب الدراسة - لم تنفذها الجهات المختصة.

## ورقة عمل "سعودية" أمام مؤتمر "التحديات والتحويلات بالمنطقة": القفزات التنموية الشاملة في الخليج تنتج تحولاً في الثقافة والقيم السياسية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 26 محرم 1435 هـ - 29 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/29/article888207.html>

الرياض - محمد الغنيم

كشفت ورقة عمل "سعودية" قدمت في مؤتمر "التحديات والتحويلات أمام دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي في العقد الحالي 2013-2020" أن نجاح حكومات الخليج في تحقيق قفزات تنموية شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية نتج عنه تحول في الثقافة والقيم السياسية بين شرائح المجتمع التي تؤمن بشرعية الأنظمة السياسية وتدعمها مشيرة إلى أن ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية في عدم تأثير ما يسمى الربيع العربي في دول الخليج. الختلان: الإصلاح وحقوق الإنسان ركنان أساسيان عند التعاطي مع حراك المجتمعات وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود الدكتور صالح الختلان في ورقته (دول الخليج والربيع العربي: مواجهة غير مبررة) التي تناولت موقع دول الخليج العربي من أحداث الربيع العربي خلال المؤتمر الذي نظّمته جامعة الكويت تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء وبمشاركة حشد من الأكاديميين من دول الخليج وعدد من الدول العربية. قال: "إن ماتشاهده المجتمعات الخليجية من حراك ورغبة في التغيير هو دليل على نجاح الحكومات في تطوير مجتمعاتها اجتماعياً وتعليمياً وهو ما يتطلب استمرار مسيرة الإصلاح التي بدأت أصلاً قبل "الربيع العربي" دون أي قلق أو خوف من نتائجه". وشدد الختلان على أن أفضل مدخل للتعاطي مع الحراك الراهن في دول الخليج هو "حقوق الإنسان" بمفهومها الشامل وهو ما بدأت به بالفعل قبل سنوات لكنه بحاجة للاستمرار والتوسع فيه، وتضمنت الورقة مقارنة بين انعكاسات التحولات على الجمهوريات العربية ودول الخليج حيث بين الباحث أسباب الاختلاف بين التجريبتين وأوصى بالتعاطي مع ما تشهده المجتمعات الخليجية من تحديات من منظور حقوقي ينطلق من قراءة دقيقة للتحركات الداخلية بدلاً من التركيز على ما شهدته الجمهوريات العربية من تحولات جذرية مقلقة، وذلك لضمان الاستقرار السياسي وتعزيزه في دول المجلس.

د. صالح الختلان

وأوضح الختلان أن السبب الأهم في الاحتجاجات الشعبية في دول الربيع العربي كان فقدان الانظمة الجمهورية هناك شرعيتها بشكل كامل إذ إن طبيعة تلك الانظمة التغيير من خلال تداول السلطة بشكل دوري، وحين تمسك الزعامات بالسلطة دون قيد زمني فقدت شرعيتها بين مواطنيها كما ساهم في حدة الاحتجاجات الشعبية في تلك الدول ارتفاع مستوى القمع السياسي للمعارضة وهو ما ساهم بدوره في زيادة واتساع حجم المعارضة لوجود علاقة طردية بين مستوى القمع والمعارضة.

هذا وكان المشاركون في المؤتمر قد ناقشوا عبر أوراق العمل المقدمة أسباب وجذور الربيع العربي وأبعاده الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والاستراتيجية وهدف المؤتمر إلى دراسة وتفسير المتغيرات والتحويلات الكبيرة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في الدول العربية تحت شعار "الربيع العربي" ومحاولة تحديد آثارها على دول الخليج العربية.

## • الرياض“ تناقش أسباب عدم احترام بعض الوافدين للأنظمة

### الوافد لن يلتزم بأنظمة لا يلتزم بها!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 26 محرم 1435 هـ - 29 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/30/article888438.html>

تقرير - أسهمان الغامدي

تبدل وزارتا الداخلية والعمل جهودا جبارة ومساعي جادة لتطهير المملكة من المخالفين لأنظمة الإقامة، خاصة بعد الممارسات التي شهدتها الوطن مؤخرا من بعض الوافدين التي هددت الأمن والاستقرار، وتسببت في تبعات كبيرة على الحياة المعيشية للمواطنين.

"الرياض" بحثت مع اختصاصيين وقانونيين الأسباب وآلية العلاج، وأسباب وجود هذه الأعداد الهائلة من المخالفين، وما هي أسباب عدم احترام بعض الوافدين لأنظمة المملكة وقوانينها. عدم صرامة الأنظمة

في هذا الشأن قالت عضو مجلس الشورى الدكتورة حمدة بنت خلف العنزي: إنه مثل ما توجد عمالة مخالفة توجد عمالة أكثر التزاما واحتراما للأنظمة والقوانين، وبالعودة للسبب الرئيسي لعدم احترام بعض العمالة الوافدة لأنظمة البلد، نجد أن السبب الرئيس هو عدم صرامة الأنظمة في كثير من الأحيان، حيث إن التفاضل هو من فسح المجال للوافدين للتسيب، وأكبر شاهد على هذا الحملة التصحيحية التي تقوم بها وزارتا العمل والداخلية لتطهير البلد من العمالة المخالفة والمتسيبة، فيسبب الخلل في الأنظمة وإصدار التأشيرات، إلى جانب السماح للعمالة الوافدة بالعمل الحر الذي أنشأ السوق السوداء وهي موجودة منذ سنوات دون أن يكون هناك عقوبات للممارسين وترحيل فوري، أو حملات تفتيشية، فالتهاون هو الأساس في هذا الأمر، والسبب الثاني وراء عدم احترام الوافدين لأنظمة البلد هو المواطن السعودي وما اكتسبه من ثقافة من خلال التعايش معه، والشواهد كثيرة على بعض الممارسات التي اكتسبها الوافد من المواطن كقطع الإشارة وعدم الالتزام بحزام الأمان، إلى جانب التسرر التجاري وخلافه.

د.العنزي: أوقفوا الاستقدام عن دول العالم الثالث والدول العشوائية

توضيح للأنظمة

وتأمل د. العنزي أن يتبع حملة التصحيح توعية وتوجيهات صارمة بأهمية تطابق المهنة في الأوراق الرسمية مع العمل الموكل له داخل البلد، وأهمية العمل لدى الكفيل بلا تجاوزات، وأن يعمل تحت مظلة المنشأة، وأن يكون هناك توعية للأنظمة الموجودة مفصلة وتوضيح العقوبات التي تقع بحق المخالفين وتنفيذها، حيث إن الأنظمة بصفة عامة موجودة ولكنها للأسف لا تنفذ، وزادت أن الحملات المستمرة من شأنها التنبيه وتحريك الأنظمة وكشف القصور الحاصل، كالحملة الأخيرة التي قامت بها وزارتا العمل والداخلية، مشيرة إلى أن الجهات الرقابية تحتاج أن تكون منتجة وفاعلة، وأن يكون لها نظام عمل معين، مع تطبيق كافة العقوبات الموضوعية التي كفلها النظام بلا تهاون.

د. الفاخري

دول العالم الثالث

وتعتقد د. العنزي أن مكنم الخلل يتمحور حول فكرة الاستقدام من دول العالم الثالث التي تعيش بعشوائية من الأساس في بلدانها، وتقبل العمل برواتب منخفضة، فلأسف نحن نعتمد على عمالة غير مدربة ولا مهياة للعمل في السوق السعودي ومن بيئات بسيطة في فكرها وأنظمتها وعشوائيتها وتعاشها وتعاطيها، ونطلب منهم أن يكونوا على مستوى نحن نرغب فيه، وهذا غير ممكن، فالعمالة عندما تأتي يجب أن تخضع لنوع من التوعية والتنبيه بأنظمة البلد والقوانين الموجودة، وأنا لا أشمل العمالة المنزلية لأنها تكون خاضعة لتدريب مستمر من أهل المنزل وتتحسن تدريجيا، ولكن نحن نقصد العمالة التي تعمل في القطاع الخاص والمستشفيات والمدارس، فيجب على الشركات التي تستقدمهم تعقد دورات لهم توعيتهم

وتدريبهم، ويجب أن يعووا مالهم وما عليهم، فكما ينبغي أن يعرفوا كافة حقوقهم وواجباتهم. واقتُرحت العنزي أن يتم وضع اشتراطات معينة على العمالة التي ستدخل البلد، وأول هذه الاشتراطات هي مناسبة المهنة مع الوظيفة، مع أهمية فرض العقوبات الصارمة، والتنفيذ وإصدار بيانات بالعقوبات الواقعة على المخالفين. د. الفخري: نحتاج إلى ربط إلكتروني بين الجهات الرقابية والسفارات أنظمة بلا عقوبات

من جهته رأى المستشار القانوني عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور خالد الفخري أنه عندما يكون لدينا أنظمة وقوانين ولا تقابلها عقوبات صارمة للمخالفين، سيكون هناك تلاعب ومخالفات، فالوفاة يأتي للمملكة بهدف الكسب المالي، فينتقل من جهة لأخرى ولا يعمل تحت مظلة كفيله دون عقوبة متوقعة على جميع الأطراف، والسبب في ذلك عدم وجود أنظمة وقوانين وإطار لعمل الوافدين.

وقال: إن عدم ربط المخالفات بعقوبات واضحة للجميع وتعطيل العمل بها سيجعلان التجاوزات ممكن طمع من الغالبية العظمى، فعندما يقدم الوافد إلى الوطن ويرى غيره يتجاوز ويخالف بدون تطبيق عقوبة في حقه، سينشج ليخالف الأنظمة دون خوف.

دور وزارة الخارجية

وزاد د. الفخري أنه يجب على وزارة الخارجية أن تقوم بعمل ورش عمل تثقيفية بأنظمة المملكة وقوانينها للوافدين قبل انخراطهم بالعمل، وأن يعرفوا مالهم وما عليهم، إلى جانب دور السفارات المهم في متابعة شؤون جاليتها وتعريفهم بقوانين المملكة والعقوبات التي قد تقع عليهم حال مخالفتهم لذلك. اشتراطات دنيا

وشدد الفخري على أهمية وضع اشتراطات دنيا لاستقدام العمالة، من تأهيل دراسي ومهني ولغوي، بحيث نقلل فرص وجود الأفراد غير المتعلمين وبالتالي نقلل من نسبة الجريمة والعشوائية، كما أن للتجاوزات آثاراً كبيرة تؤدي إلى الفوضى، فالحكومة تعمل وتبذل جهداً كبيراً لخلق بيئة نظامية وصالحة للجميع، وتعمل على دراسة ومراجعة الأنظمة والعمل على توافرها وتحديد ما يتوافق مع التغييرات الحياتية، فعدم احترام الأنظمة والتجاوزات التي تحصل من البعض تؤدي إلى ربكة في هذه العملية التي تهدف إلى توفير بيئة مناسبة للجميع. التكتاف مع الدولة

وطالب الفخري المواطنين بالتكتاف مع الدولة، وأن لا يشغلوا العمالة بالباطن ومن هم مخالفين لأنظمة العمل والإقامة، إلى جانب أهمية المساهمة في التبليغ عن المخالفين داخل المملكة، وعند رصد أي مخالفة يجب التعاون مع جهات الاختصاص للقضاء عليها، كما أشار إلى أهمية تفعيل تطبيق العقوبات من قبل الجهات المعنية على المخالفين، وربط كافة تفاصيل الوافد ومعلوماته إلكترونياً مع الأجهزة الرقابية والسفارات ليستطيع تحديد مكان المخالف وسهولة الوصول إليه حال استدعى الأمر ذلك.

## برد الطائف يلامس 3 درجات

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 28 محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20131201/Con20131201658637.htm>

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

وصلت درجات الحرارة في الطائف أمس الى 6 درجات، فيما رصدت «عكاظ» عددا من عمال النظافة قبل الثامنة صباحا بأحد الطرق السريعة وهم يرتدون قبعات وملابس ثقيلة تقيهم من هجمات البرد التي هبت على مدينة الورد. وقد اكدت الارصاد وحماية البيئة في تقريرها لحالة الطقس ان انخفاضاً في درجات الحرارة سيصل ما بين (3-5) درجات وسماء غائمة جزئياً على شمال المملكة خاصة الغربية وتكون الضباب خلال ساعات الليل المتأخر والصباح الباكر على اجزاء من الساحل الشرقي للمملكة والاطراف الشمالية في الغيبة وطريف والقريات. الى ذلك حذرت حقوق الانسان من تشغيل العمالة تحت درجات برودة متدنية خلال هذه الفترة التي تلامس فيها درجاتها حاجز الـ 3 درجات مئوية. ولوحظ خلال الايام الماضية قيام بعض شركات المقاولات والنظافة باجبار العمالة على الانخراط في العمل مع بدء انخفاض درجات الحرارة في ساعات الفجر الاولى مما يعد مخالفة للقانون، ويبرر عدد من مشغلي العمالة ان الاجواء عادة ما يحتويها الدفء والحرارة مع بزوغ أشعة الشمس وان ساعات النهار في الشتاء قصيرة جداً بخلاف الصيف. وذكر محمد العتيبي صاحب شركة مقاولات ان شركات المقاولات على علم بتنبيهات وزارة العمل وجمعية حقوق الانسان التي تمنع تشغيل العمال تحت درجات برودة منخفضة، ولذلك هو يمنع عماله من الذهاب الى مواقع العمل الا بعد السابعة صباحاً وقد ارتفعت درجات الحرارة وشعروا بالدفء. وأوضح احمد محمود (طبيب عام) ان العمل تحت درجات متدنية يعرض الشخص لإجهادات صحية ونزلات قد تتطور لمشكلات طبية. ومن جانبها وجهت جمعية حقوق الانسان تحذيراً من تشغيل العمالة تحت درجات برودة متدنية وان في ذلك مخالفة للقانون وانظمة العمل. وكشف مصدر مطلع انهم يوجهون نداءهم لارباب العمل بعدم تشغيل العمالة في درجات الصقيع، مؤكدا انه في حال رصد مثل هذه الحالات ستتخذ الجمعية اجراءاتها، فيما يتوجب على مكاتب العمل تطبيق الانظمة الصارمة بحق المقاولين.



## افتتاح 5 مكاتب لحقوق الإنسان في السجون

المصدر: جريدة عكاظ السبت 27 محرم 1435 هـ - 30 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131130/Con20131130658238.htm>

محمد سميح (مكة المكرمة)

كشفت لـ«عكاظ» عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة المالية والاستثمار بالجمعية الدكتور صالح بن عبدالرحمن الشريدة، أنه تم افتتاح خمسة مكاتب لحقوق الإنسان في السجون الأمنية في جدة، الرياض، الدمام، بريدة وأبها. وبين أن هذه المكاتب التي افتتحت في محرم من العام الماضي أدت دورها، حيث تم الجلوس مع السجناء ونقل معاناتهم ومن أبرزها التسريع في محاكمة الذين لم يبيت في قضاياهم، مضيفاً «نطالب بإخراج الذين حكم عليهم وانتهت فترة محكوميتهم، وإذا بقي على السجناء سنوات من المحكومة نحاول أن يصدر لهم عفو».

وأوضح أن الجمعية تلقت خلال الثمان سنوات الماضية نحو 40 ألف شكوى، أنجز منها ما نسبته 70 في المائة، تتمثل في العنف الأسري وحقوق العمالة والقرارات التي لم تنفذ مع قطاعات أخرى، مشيراً إلى أن الجمعية تصدر تقريراً سنوياً عن مجمل القضايا التي ترد لها، وتتبع الشفافية في طرح قضاياها أمام الرأي العام وذلك لإبراز ما تقوم به من دور إنساني كبير، وأكد أن سجون الإصلاحات لن تفتح فيها مكاتب لحقوق الإنسان لأنه لا يوجد لدى الجمعية الدعم والعدد الكافي من الكوادر البشرية في سجون الإصلاحات.

وعن زواج القاصرات قال «نسبته في المملكة ضئيلة جداً ولا تمثل ظاهرة مجتمعية لا تتجاوز 20 حالة»، مؤكداً أن الجمعية تطالب بتقنين حد الزواج بتخصيص عمر يكون مناسباً للفتاة، بحيث لا يعقد المأذون الشرعي النكاح إلا بعد اجتياز العمر القانوني المحدد من الجمعية الذي تم الرفع به إلى جهات الاختصاص وهو 18 سنة.



## تقدموا بأسمى آيات التهاني لرئيس الدولة ونائبه على الفوز

بتنظيم • إكسبو 2020

## مسؤولون سعوديون: دبي أيقونة التطور

المصدر: جريدة البيان السبت 27 محرم 1435 هـ - 30 نوفمبر 2013م

<http://www.albayan.ae/supplements/expo2020/2013-11-30-1.2010786>

المصدر: الرياض - عبد النبي شاهين

أشاد مسؤولون سعوديون بفوز دبي بتنظيم معرض «إكسبو 2020» الأضخم والأعرق عالمياً، مشيرين إلى أنه «فوز مستحق واختيار أكثر استحقاقاً لمدينة عصرية مزدهرة تمثل نموذجاً حياً للتطور والتقدم والانفتاح الحضاري»، ومعتبرين أن «وقوع الاختيار على دبي مصدر فخر واعتزاز ليس لأبناء الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي فقط بل العالم العربي بكامله».

وقدم المسؤولون في تصريحات لـ «البيان» التهاني الحارة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وإلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وإلى حكام الإمارات وشعبه بهذا الإنجاز المشرف الذي حققته الدولة على المستوى الدولي، مؤكداً أن «ما تتمتع به دبي من تاريخ حافل في مجال التواصل والأفكار الرائدة الجديدة سيتم تكريسه من خلال إكسبو 2020 ما يجعله الحدث الأكثر عالمية في تاريخ المعرض».

وقال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة في دول الخليج توفيق بن أحمد خوجة إن «دبي بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها قيادتها السياسية والاقتصادية استطاعت انتزاع أعجاب وتقدير العالم الذي منحها هذه الفرصة التاريخية لتنظيم إكسبو 2020 الذي لم تسبق إقامته في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو جنوب وغرب آسيا، لتكون فرصة جيدة للعالم ليتعرف على تجربة إنسان الإمارات الذي أصبح اليوم يملك تجربته المميزة والخاصة، والمشهود لها في استضافة المعارض الدولية الكبيرة والأحداث والمؤتمرات المميزة».

وأوضح خوجة أن «إكسبو 2020» سيشكل منصة مميزة لتكريس نماذج جديدة لتدقيق المقدرات المالية والفكرية الكفيلة بتعزيز روح ريادة الأعمال والابتكار، مؤكداً أن الفضل في تحقيق هذا الحدث العالمي المميز يعود لجهود ومثابرة وحكمة قيادة الإمارات وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، إلى جانب أخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

تميّز مدينة

وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية مفلح القحطاني أن «دبي جديرة باستضافة المعرض لأنها تمتلك البنية الأساسية لفن التواصل مع الآخر وقبول الآخر واحترام حقوق الإنسان، وأعلى قيمة وهو العقل والكرامة الإنسانية، في رؤية واضحة إلى المصير الإنساني المشترك أمام تحديات العصر الحديث».

مشيراً إلى أن إكسبو هو الذي سيفخر بدبي، مشيراً إلى أن «دبي استحققت الفوز لأنها تمتلك بنية تحتية متينة وتنعم بالأمن والاستقرار السياسي، وتعد مركزاً تجارياً ومالياً ولوجستياً وخدماتياً وسياحياً قوياً، فضلاً عن امتلاكها بيئة أعمال جاذبة ومحفزة لجذب المستثمرين والاستثمارات الأجنبية من العالم، وقوانين وتشريعات تضمن الحقوق وتعزز التنافسية وتسهم في نجاح وتوسع الأعمال للمنطقة والعالم».

وأضاف القحطاني إن فوز دبي في سباق «إكسبو 2020» كان متوقعا إذ احتلت المرتبة الأولى عالمياً في الكفاءة الحكومية وفي قيم التماسك المجتمعي والمرتبة الرابعة في الأداء الاقتصادي عالمياً، والمركز الثامن كأكثر الشعوب تنافسية في العالم. مقدرات دولة

وقال أمين عام منتدى الرياض الاقتصادي أحمد الشميمري إن «دبي استحققت الفوز باستضافة المعرض الدولي إكسبو 2020 لما تتمتع به من إمكانات اقتصادية وبنية تحتية وقدرة وخبرة في تنظيم كبريات المعارض الدولية». مشيراً إلى أن «دولة الإمارات عموماً تمتاز بقدرات كبيرة في مجالات البنية التحتية والنقل والإمداد وتمثل مركزاً عالمياً للتجارة والسياحة والأعمال، إلا أن أكثر ما يميز دبي هو بنيتها الأساسية المتطورة ذات الكفاءة العالية وبنية أساسية اعتمادية رفيعة متمثلة في مجموعة من المطارات والمرافئ البحرية ذات نسب استيعاب وكفاءة تشغيلية مرتفعة».

أحقيّة وجدارة

لفت أمين عام منتدى الرياض الاقتصادي أحمد الشميمري إلى أن «تقدّم الإمارات على أحدث مؤشر للتنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي متفوقة على البرازيل وتركيا وروسيا وهي دول أيضاً كانت مرشحة لاستضافة المعرض جعلها الأكثر تأهيلاً لاستضافة الحدث الدولي الضخم»، مشيراً إلى أن إعلان مشروع تحويل دبي إلى مدينة ذكية يؤكد أن دبي هي بحق الأجدر بتلك الاستضافة وقد نالته بتميزها.

وأبان الشميمري أن «إكسبو 2020» لن يضع دبي على الخريطة العالمية فهي تحتلّ أصلاً مكانة بارزة كوجهة للأعمال والسياحة والتسوق، لكنه يثبت مرة أخرى أهمية دبي على خارطة الدولية ويعد بمثابة تأكيد عالمي بأنها تترقى سريعاً نحو قمم أعلى وقادرة على إخراج هذا الحدث العالمي الضخم في أبهى حلة.

## خبراء سعوديون: الإمارات قدمت أفضل تجربة وحدوية

المصدر: جريدة البيان السبت 27 محرم 1435 هـ - 30 نوفمبر 2013م

<http://www.albayan.ae/supplements/national-day/years-of-happiness/2013-11-30-1.2010366>

المصدر: الرياض - عبدالنبي شاهين

أجمع مسؤولون وخبراء سياسيون واقتصاديون سعوديون على ان دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت للعالم العربي والإسلامي أفضل تجربة وحدوية تمثل أنموذجاً يحتذى به، مؤكداً أنها حققت على مدى 42 عاماً من وحدتها العديد من الإنجازات على المستويات السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

الأمر الذي يؤكد الحرص الدائم والمستمر من قبل القيادة الرشيدة للدولة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وإخوانه حكام الإمارات وسمو أولياء العهود، على تحقيق طموحات شعب الإمارات والوصول إلى أقصى معدلات التنمية الشاملة واستكمال مسيرة بناء الدولة، التي أسس أركانها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وفق أرقى المستويات العالمية.

وقال عدد من الخبراء في تصريحات لـ «البيان» إن الإمارات أصبحت تمتلك بفضل سياساتها الاقتصادية الناجحة والطموحة أفضل الاقتصاديات العربية والدولية لتصبح ثاني أكبر اقتصاد عربي ومركزاً لاستقطاب رجال الأعمال من كافة أرجاء العالم، فضلاً عن تبنيتها لسياسة خارجية متزنة وحكيمة ذات بعد استراتيجي سلمي، يعبر عنها باستمرار في كافة المحافل الإقليمية والدولية سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، بما يعود بالخير والفائدة على الجميع.

وأشاد مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول الخليج العربية البروفيسور توفيق خوجة، بمستوى الرعاية الصحية في دولة الإمارات من حيث الكوادر الطبية عالية المستوى، ومن حيث استقطاب أحدث التقنيات التشخيصية والعلاجية والإشعاعية المتوفرة ذاتها في المراكز الطبية والمستشفيات المرموقة في أميركا وأوروبا.

وقال د. خوجة إن الدولة منذ قيامها على يد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وإلى يومنا بالقيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وإخوانه حكام الإمارات، وسمو أولياء العهود، ومعالي عبد الرحمن بن محمد العويس وزير الصحة، تعمل على توفير أفضل الخدمات الصحية وتقديم رعاية نوعية عالية المستوى ترقى إلى المعايير العالمية.

تنمية

من جهته، أكد استاذ العلوم السياسية د. عبد الاله بن حمود الطريقي، أن الدولة حققت على مدى 42 عاماً قفزات تنموية واسعة كبيرة تمثلت في الاستقرار السياسي والمالي أكسبتها ثقة المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي، كما انتهجت نهج الشورى والمشاركة والديمقراطية وهو ما تعزز عبر تجربتين انتخابيتين خلال عامي 2006 و 2011 في إطار مرحلة التمكين التي أعلنها رئيس دولة الإمارات في العام 2005 بتمكين المواطن وتعميق مشاركته في الشأن الوطني.

فخر عربي

من جهتها، قالت الناشطة الحقوقية والكاتبة الإسلامية سهيلة زين العابدين حماد، إن ما حققته دولة الاتحاد من إنجازات أمر يدعو إلى فخر كل إماراتي وعربي.

وتعتبر حماد أن هذه التجربة الوحدوية العريقة وضعت منذ البداية الأسس والركائز القوية التي تضمن نجاحها أولها الإيمان بالوحدة وهي القيمة التي أرساها المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حيث كان يؤمن بأن في الاتحاد قوة وصلابة، وأن في التفقت ضعفا وفرقة...

وهذا ما ترسخه القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات، في مختلف المواقف والسياسات والتي تعلي من قيمة الوحدة، سواء في مواجهة التحديات أو في تعميق التكامل بين إمارات الدولة كافة.

وقالت حماد ان الدولة سعت ولا تزال تسعى إلى منافسة الدول الرائدة في العالم على أساس رأس مالها المعرفي بدلاً من الاعتماد الكلي على ثرواتها الطبيعية لتعزيز تطورها الاجتماعي ونجاحها الاقتصادي ، مشيرة الى ان الدولة شهدت إنجازات عدة في مختلف المجالات في مرحلة التمكين التي تمثل مرحلة مهمة في تطور تجربة الاتحاد تستهدف خدمة المواطن الإماراتي وتنميته ورفع مستواه ومعيشته على الصعيد الداخلي ورفع شأن دولة الإمارات ومنحها موقعها الذي تستحقه بين الأمم والشعوب على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن جانبه، فضّل الباحث والكاتب السياسي عبد الله العبدلي التركيز على السياسة الخارجية للدولة، مؤكداً أن الدبلوماسية الإماراتية حققت انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي أثمر عن إقامة شراكات استراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم، بما عزز المكانة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي. وأوضح العبدلي أن السياسة الخارجية للدولة تميزت بروية ثابتة وتحرك نشط على الساحتين الإقليمية والدولية، عملت من خلاله على بناء شبكة واسعة من المصالح المتبادلة مع دول العالم المختلفة لخدمة قضايا التنمية وتبادل الخبرات.



## مكتبة جدة تحتفي بيوم الطفل العالمي بندوة وتكريم

المصدر: جريدة المدينة الأحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م  
[اضغط هنا](#)

خير الله زربان - جدة  
مكتبة جدة تحتفي بيوم الطفل العالمي بندوة وتكريم مطالب المشاركون في ندوة اليوم العالمي للطفل التي نظمتها مكتبة جدة العامة، قبل يومين، تحت عنوان «الفرص المتاحة أمام الأطفال» بإعادة صياغة الفكر المجتمعي تجاه الطفل واحتياجاته، مؤكداً أن الفرص المتاحة أمام الأطفال لكن في الواقع نحتاج إلى صياغة النظرة والفكر وكيف نتعامل مع احتياجات الطفل. الندوة أدارها علي السبيعي وتحدث فيها الكاتب الإعلامي الدكتور محمد سالم الغامدي عن كيفية تحصين الأطفال تجاه التحديات المعاصرة، أما الدكتور مسفر المليص رئيس اللجنة النفسية بالغرفة التجارية الصناعية في جدة فركز على المشكلات النفسية التي يواجهها الأطفال، فيما أبان الإعلامي معتوق الشريف أن الأطفال يواجهون تحديات لكن الفرص متاحة أمامهم، فعليهم أن يبادروا ولا ينتظروا من يأخذ بأيديهم ليطلقوا قدراتهم .

وقد شهدت الندوة تكريم المكتبة للطفل ريان مازن نحاس الذي حصل على المركز الأول خليجياً في مسابقة جائزة الشيخة لطيفة بنت محمد بن راشد آل مكتوم لإبداعات الطفولة في مجال التحقيق التي منحت له في نفس الوقت في دبي تزامناً مع هذه المناسبة .

من جهة أخرى، نظم القسم النسائي بالمكتبة احتفالاً بمناسبة يوم الطفل العالمي شاركت فيه روضة دار الأمان التابعة للجمعية النسائية الخيرية الأولى، وبدأت فقرات الحفل بلوحات وأناشيد معبّرة عن هذا اليوم وشخصيات كرتونية ورسم وجوه ومرسم حر وألعاب وعروض تسويقية خاصة بالأطفال وغيرها من الفقرات التي أدخلت الفرحة لنفوس المشاركين والحضور، وقد أعد القسم النسائي برنامجاً منوعاً وثقافياً إضافة إلى مسرحية «سلمان البطران» التي أدخلت الفرحة في نفوس الأطفال كما أقيمت ورش فنية وأشغال يدوية وتكريم الأطفال المبدعين، وفي ختام الحفل تم تكريم الفائزين في جميع المسابقات.

## مراسي العدالة تظاهرة عدلية في جامعة الملك سعود

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 27 محرم 1435 هـ - 30 نوفمبر 2013 م

<http://www.al-jazirah.com/2013/20131130/fe15.htm>

في تظاهرة عدلية أكاديميه اختتمت بالأمس فعاليات حملة «مراسي العدالة 1» والتي أقامها مكتب ديوان الاستشارات للمحاماة للدكتور ماجد الفهد - أول مكتب محاماة مستقل للسيدات- بالتعاون مع نادي القانون بكلية الحقوق والأنظمة السياسية بجامعة الملك سعود، حيث تعد هذه الحملة أحد نشاطات المكتب التوعوية والتي يسعى من خلالها إلى إيجاد بيئة واعية حقوقياً مع تعزيز ثقافة العمل بالمسؤولية الاجتماعية. وقد حملت رسالة الحملة: زيادة الوعي والتنقيف الحقوقي لدى طالبات القانون في المقام الأول، إضافة الى القانونيات من الخريجات ومن هن على رأس العمل. وقد تضمنت هذه الحملة في جزئها الأول العديد من المحاضرات وورش العمل القانونية التي تهدف إلى نشر ثقافة الحقوق استناداً للنصوص النظامية المطبقة وبمشاركة نخبة من القانونيين والمختصين في هذا المجال: المحامي د. أحمد الصقيه، المستشار القانوني: ثامر السكاكر، المستشارات القانونيات: إيمان المعطش، غادة الزومان، سارة الخثلان، نوف الشويعر، إضافة إلى معرض دائم تولى الإعداد والإشراف عليه عضوات نادي القانون بالجامعة ويتضمن عدة أركان لعدد من الوزارات والجهات الحكومية والجمعيات تمثلت في: ركن تعريفى لوزارة العدل مع توزيع الكتاب الإحصائي 37، ركن للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وركن لمعهد الدراسات الدبلوماسية وركن لجمعية حماية المستهلك، وركن لتقديم الاستشارات القانونية بلا مقابل للحضور من قبل المستشارات القانونيات في تناغم عدلي أكاديمي قانوني. وقد تم تدشين هذه الحملة بحضور وكيلة كلية الحقوق د.نورة اليوسف، وعضو هيئة التدريس د.نعيمه قوينس، أ.نورة الدع، وعدد من أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق وممثلي بعض الجمعيات الخيرية والجامعات والقطاع الخاص. ويسؤال المستشارة أ.إيمان المعطش عن دور مثل هذه الفعاليات وأثرها على المجتمع أجابت: إن عبء المسؤولية الاجتماعية يقع على كل فرد أياً كان المجال الذي يمثلته فهو بمثابة حلقة الوصل بين المجتمع ومجال تخصصه، ومن خلال عملي كمستشارة قانونية بمكتب ديوان الاستشارات للمحاماة تأتي مشاركاتنا في الفعاليات والملتقيات التوعوية ضمن رسالتنا وأحد أهدافنا لأننا نؤمن بأن المعرفة والعلم بالحقوق هي السبيل لصيانتها وهذا الهدف هو ما نسعى إلى تعزيزه ونشره. أما المستشارة أ.غادة الزومان فقد أضافت بأن إقامة مثل هذه الحملات على مختلف الأصعدة والتنوع في الشرائح المستهدفةالهدف منه نشر الثقافة الحقويه على نطاق واسع للوصول إلى «مجتمع واع وملم بحقوقه». وفي مداخلة أضافتها أ.نورة الدرع «عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود والمشرفة على نادي القانون: «مراسي العدالة» هي نتاج جهد جهتين توعويتين «نادي القانون ومكتب ديوان الاستشارات للمحاماة»، وكل مرسة قدمت العديد من التجارب والمعلومات القانونية المثريية، ونتمنى استمرار هذا التعاون الذي يستهدف خدمة الجامعة والمجتمع ككل. الجدير بالذكر أن هذه الحملة تمثل الجزء الأول من مراسي العدالة حيث إنه ستقام في ربيع الأول من هذا العام الجزء الثاني بعنوان «مراسي العدالة».

## متخصصون يتناولون «الفساد وآثاره» في «مساء ثقافي» بكلية العلوم بجدة

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 محرم 1435 هـ - 30 نوفمبر 2013م

[اضغط هنا](#)

علي الشريحي - جدة

متخصصون يتناولون «الفساد وآثاره» في «مساء ثقافي» بكلية العلوم بجدة اعتبر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الفساد الإداري يسبب انتهاكات لا تحصى في حقوق الإنسان، لافتاً إلى أن الصورة غير واضحة المعالم في تبيان مفهوم الفساد الإداري، مشيراً إلى أن المملكة لديها استراتيجية واضحة في مكافحة الفساد ولها هيئة خاصة لمحاربتة، مؤكداً على أن تحديد وتوضيح الجانب القانوني يساعد على معرفة الفساد بنفس القدر الذي توجد فيه قوانين لا تكاد تنتهي على موقع هيئة محافكة الفساد وفيها الكثير من الثغرات التي قد تُستغل وبطريقة قانونية، ومن هنا يمكن القول بأنه في ظل عدم وجود منظومة متكاملة وشاملة فلا يمكن القضاء على الفساد، إضافة إلى الوجود القوي والفاعل للإرادة السياسية، واضعاً بعض المقترحات ومنها تفعيل القوي للأجهزة الرقابية وإعطائها الصلاحيات وكذلك إعطاء مؤسسات المجتمع المدني صلاحيات أكثر إلى ضرورة تفعيل الإعلام. واختتم الدكتور الشريف حديثه بالتأكيد على أن الفساد لا يأتي من فراغ، وأن من أسباب انتشاره الفقر واحتياج الأفراد إلى حياة كريمة، وكذلك ضعف الرقابة والمحسوبيات والوساطات، وكذلك النزعة القبلية والعرقية. حديث رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة جاء في «المساء الثقافي» الذي أقامته كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز مساء أمس في كلية علوم البحار بأبهر، وكانت عن موضوع «الفساد وآثاره الاقتصادية والسياسية ودور الأنظمة والقوانين للقضاء عليه». وتحدث في الأمسية الدكتور عبدالعزيز ذياب، والذي أوضح أن حجم التستر التجاري في المملكة بلغ أكثر من 270 مليار سعودي، أي بما يعادل من 16 إلى 17% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وهو رقم كبير جداً، لافتاً إلى أنه منذ عام 1421 هـ إلى عام 1430 هـ تزايد انتشار العمالة غير النظامية وبلغ 1.2 مليون عامل أجنبي يدخل المملكة بمعدل سنوي، منظرًا إلى حجم التحويلات التي قامت بها العمالة المنتشرة إلى عام 2002 والتي فاقت الـ 363 مليار ريال، إلى ما تم عبر التحويلات الرسمية التي تمت عن طريق البنوك، مؤكداً على أن من مساوئ التستر التجاري أن بعض العمالة بدأت تسيطر على بعض القطاعات الاقتصادية في المملكة كقطاع التجزئة في الملابس والذي فاقت نسبة العمالة فيه الـ 98% وكذلك قطاع الإنشاءات والمقاولات بـ 61% إلى نسبة ما أشغلتها العمالة في قطاع بيع المواد الاستهلاكية، وهي أرقام مخيفة. وعرف الدكتور ذياب التستر بأنه «تمكين الوافد من استثمار أو ممارسة عمل تجاري لحسابه أو بالاشتراك مع غيره ممنوع عليه ممارسته»، مضيفاً أن المواطن قد يكون متسترًا في حالة تمكين الوافد من استغلال اسمه أو سجله التجاري في تحقيق مبالغ غير مشروعة، ومن الآثار الاقتصادية المترتبة على التستر التجاري نذكر: تشويه البيانات والمعلومات، وارتفاع المستوى العام للأسعار، وإضعاف فعالية السياسة المالية، وإضعاف فعالية السياسة النقدية، وعدم الاستفادة من مدخرات الأجانب، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية واستخداماتها، وانخفاض مستوى الدخل الوطني، وارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين، وتزايد الطلب على المرافق والخدمات العامة، مشيراً إلى جملة من التوصيات لمعالجة التستر ومنها: العمل على إجراء دراسات لتعزيز إدارة السيولة النقدية، وتعاون وزارة التجارة ومؤسسة النقد، وتحسين رواتب العاملين في القطاع الحكومي، وتنظيم السكن العشوائي، ودعم الأجهزة الأمنية بجهاز متخصص للبحث الجنائي. كما تحدث في «المساء الثقافي» الدكتور هيثم لينجاوي والذي تطرق إلى الحديث عن «الفساد ودوره في الجانب السياسي» معرّفًا الفساد بأنه أخذ شيء بغير وجه حق، لافتاً إلى أن الأنظمة السياسية أصبحت تواجه أزمات كبيرة مع ظهور عصر العولمة، مستعرضاً

بعض المصطلحات الشعبية الدارجة التي واكبت ذلك الظهور ومنها مثلاً «كل فطير وطير» و«أنا ومن بعدي الطوفان» وغيرها من المصطلحات التي تؤسّس للفساد بطريقة أو بأخرى، ذاهباً إلى بعض الشواهد التي أوجدت العولمة، ومشيراً إلى أن الفساد تحول من ظاهرة إلى نظام في الدول النامية، مؤكداً على أن هجرة العقول هو سبب مباشر للفساد السياسي. وقدم الدكتور لينجاوي بعض الحلول للقضاء على الفساد ومنها: ضرورة إيجاد خطة إستراتيجية متكاملة شاملة لمحاربة الفساد، منوهاً بأن ثير من الدول العربية لم تدرك خطورة العولمة ولم تأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات وبالذات الاعتبارات التربوية والأخلاقية لهذه الظاهرة السلبية.

الأمسية شهدت عدة مداخلات شارك بها كل من: الدكتور خليل الثقفي، والدكتور محمد البنها، وثامر اليامي، والدكتور خالد ميمني، والدكتور علي القحطاني.



## رؤية قانونية حول الحملة التصحيحية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 28 محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/12/01/article888657.html>

### نايف الحميضي

بعد انتهاء المهلة التي وهبتها الدولة وفقها الله، للعمالة الأجنبية المخالفة لنظام العمل والإقامة في المملكة من أجل تصحيح أوضاعهم لكي يصبح عملهم وإقامتهم قانونية ونظامية، وبعد مباشرة فرق التفتيش الأمنية المباركة والمناصرة من أجل تنظيف البلد من أولئك المخالفين والمتسللين، وأجزم هنا بأن جميع أبناء الوطن المخلصين وبلا استثناء يؤيدون ويباركون ويساندون هذه الحملة الأمنية التصحيحية، وذلك نظراً لما نتج وسينتج عنها من نواح إيجابية سواء على المدى القريب أو البعيد وفي مقدمة تلك النتائج ومن أهمها هو الحفاظ على أمن البلد وثرواته ومقدراته عن طريق تنظيفه وتطهيره من أولئك المخالفين المجرمين واللصوص المتسللين والذين لم تردعهم أنظمة الدولة الصارمة، ولم يحترموا ويراعوا قوانينها وأنظمتها الداخلية والتي تفرضها بحق سيادتها على أرضها وحدودها الإقليمية، فتسللوا وسرقوا ونهبوا وتخفوا، ظانين سَفْهاً وعن قلة وعي ونقص عقل وإدراك، بأنهم سوف يستمرون في فسادهم وعبثهم بأنظمة الدولة وقوانينها، ولكن الله لهم بالمرصاد، حيث هيا الله لنا في هذه البلاد المباركة قيادةً حكيمة واعية، تنظر لجميع الأمور بحكمة وروية وعقلانية، وتقوم بالمتابعة الدقيقة لحظة بلحظة، من دون توقف وبلا تعب ولا ملل، ترصد المخالفين والعابثين بأنظمة الدولة، ومن ثم تحاسبهم وتطبق الإجراءات النظامية بحقهم، من جزاءات عقابية ومالية ومن ثم ترحيلهم خارج أراضيها، تماماً كما تقوم به كل دولة من دول العالم تجاه كل من يخالف قوانينها وأنظمتها الخاصة بالعمل والإقامة، وهذا كما يُسمى في القانون الدولي العام "مبدأ السيادة على الأراضي الخاصة بكل دولة" أو "مبدأ سيادة الدول (SOVEREIGNTY)" والذي هو عبارة عن: حرية الدولة في تسيير شؤونها الداخلية وتطبيق أنظمتها وقوانينها داخل إقليمها الوطني وحققها في إقامة العلاقات الخارجية دون تدخل أي أطراف أجنبية خارجية، طبعاً من دون إحداث أي أضرار أو إخلال بحقوق الإنسان والحريات العامة للمواطنين أو إحداث أي ضرر للمجتمع الدولي والمسؤوليات الدولية، وهذا ما حرصت عليه المملكة العربية السعودية واهتمت به وقامت عليه منذ بدء هذه الحملة وقبلها، بل هو من رواسخ سياساتها العامة، لذلك ومن منطلق الرؤية القانونية للإجراءات التي اتخذتها الدولة في حملة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة لنظام العمل والإقامة في المملكة، فهي قانونية وواضحة ولا يوجد فيها أي غموض أو ليس أو تجاوز أو تعدد على أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام، ولا يوجد فيها أي تعدد على حقوق الإنسان أو حقوق العمال، وبالنسبة لما حدث مؤخراً من لغط واحتجاج وتظاهرات في الخارج حول مشروعية وقانونية حملات التصحيح التي تقوم بها المملكة العربية السعودية على أراضيها، فهو ليس إلا مجرد إيهام وخط للامور من أجل نشر صورة سلبية ومعلومات مغلوطة عن تلك الحملة المباركة، وأيضاً من أجل تحقيق مكاسب من قبل بعض الحاقدين والتي يكون هدفهم منها شحن عواطف المجتمع الدولي ضد مجتمعنا ووطننا، ولكن لم ولن يتحقق ذلك لهم، وذلك بفضل الله أولاً ثم بالثوابت والدعائم التي ترتكز عليها الدولة وفقها الله من منطلق تمسكها بأحكام الشريعة الإسلامية العادلة والواضحة وأيضاً من منطلق التزامها وحرصها على تطبيق كافة المبادئ والقوانين

والمعاهدات الدولية وعدم تجاوزها أو الإخلال بها أو التقييد في أي عنصر من عناصرها أو مبدأ من مبادئها، وهذا ما جعل لها وزناً ثقيلاً ومكانة مرموقة وعالية بين كافة دول العالم، وهذا بالطبع لم يكن وليد الصدفة أو نتيجة للأوضاع الدولية الحالية، ولكن هي نتاج السياسات الحكيمة المعتدلة والواضحة والصريحة والتي تتبعها الدولة حفظها الله منذ تأسيسها وحتى اللحظة، فلذلك نردُّ ونقول لكل من يشكك أو يحاول أن يثبُط ويثني عزيمة من يقومون على حملة التصحيح جزاهم الله كل خير وبارك فيهم وفي عملهم، ونقول أيضاً لكل الذين يحاولون القفز على الحقائق وتشويه الصورة الحقيقية التي قامت عليها هذه الحملة المباركة نقول لهم: قفوا عند حدكم وافهموا وتعلموا القانون الدولي العام ومبدأ السيادة وراجعوا حقوق الإنسان التي لا تعرفون عنها سوى اسمها! وتأكدوا وثقوا بأن ما تقوم به المملكة العربية السعودية وما قامت به ليس إلا حقاً من حقوقها القانونية وتطبيقاً لأنظمتها على حدودها الإقليمية والتي تمارسها وتقوم بها كافة دول العالم تحقيقاً للعدل وحفظاً للأمن الداخلي والأمن الدولي.



## هيئة حقوق الإنسان

## اتفاقية لـ "تقييم" الحالات المعنفة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 28 محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

[http://www.alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=169370&CategoryID=3](http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=169370&CategoryID=3)

جدة: نجلاء الحربي

أوضحت مديرة القسم النسائي بمنطقة مكة المكرمة الدكتورة جواهر النهاري، أن هيئة حقوق الإنسان أبرمت اتفاقية تعاون بين الهيئة ومركز احتواء الاستشارات أول من أمس، وذلك بهدف دعم الحالات التي تصل لها وتقييم الحالات المحولة من قبل الهيئة إلى المركز.

وأكدت النهاري أن الاتفاقية جاءت بناء على توافق بين توجهات المركز، وخدمات اهتمت بها هيئة حقوق الإنسان لدعم الحالات التي تصل لها، وذكرت النهاري أن الاتفاقية جاءت في ختام محاضرة تطويرية، قدمها المستشار والمدرب ياسر نصار، تحت عنوان (تحليل العلاقات الإنسانية)، وبرعاية المدير التنفيذي لمركز احتواء الاجتماعي المستشار عبيد باكدم، مشيرة إلى أنها أحد أقوى تقنيات العلاج الذاتي لرفع الإنتاجية الشخصية والتفاعل مع الآخرين.

## اليوم

### هناهم بانتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (للمرة الثالثة)

### خادم الحرمين يشكر رئيس ومنسوبي 'حقوق الإنسان'

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 25 محرم 1435 هـ - 25 ديسمبر 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/105941.html>

واس - الرياض

أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - عن شكره وتقديره لرئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، وأعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها على تهنئتهم، بمناسبة انتخاب المملكة العربية السعودية عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (للمرة الثالثة) لمدة ثلاث سنوات تبدأ من العام 2014م. وقال الملك المفدى في برقية جوابية وجهها لرئيس هيئة حقوق الإنسان: "نشكركم جميعاً على ما عبرتم عنه من مشاعر طيبة، ودعوات صادقة، سائلين المولى العلي القدير التوفيق والسداد للجميع إنه سميع مجيب". وكان رئيس هيئة حقوق الإنسان قد رفع كتاب تهنئة لخادم الحرمين الشريفين - أيده الله - بمناسبة انتخاب المملكة العربية السعودية عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للمرة الثالثة لمدة ثلاث سنوات. وقال "إن انتخاب المملكة العربية السعودية عضواً في مجلس حقوق الإنسان وحصولها على (140) صوتاً، يؤكد ما حققته المملكة تحت قيادتك الرشيدة - أيديكم الله - من إنجازات في دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وجهودكم الصادقة والمخلصة وعملكم الدؤوب على ترسيخ مبادئ العدل والمساواة

## العمل والجوازات وحرس الحدود من داخل المشهد

المصدر: جريدة البلاد الأحد 28 محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=16726>

### صالح المعيض

قبل ستة أشهر تقريباً كتبت هنا ( الجوازات ووزارة العمل جزء من المشكلة ) ذكرت يومها أنني في مقالة سابقة قبل أكثر من عام من ذلك التاريخ وبعد أن شعرت بأن المقالات خلال عقود لم تعد تجدي وأنا ارتدت قبعة ( كلام جرايد ) قلت أخذت على نفسي عهداً وأعددت مذكرة مختصرة عن حال الوافدين المخالفين وتقاعس الجهات المعنية واتخاذ قرارات من تلك الجهات كل على حدة بدون تنسيق ، وأرسلت تلك المذكرة بالبريد الممتاز إلى مقام وزارة الداخلية ووزارة العمل والجوازات والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وذكرت يومها أن الشركات والمؤسسات لا تستطيع تجديد إقامات مكفوليها ولا حتى إنهاء عقودهم ولا عمل تأشيرات خروج ولا حتى عمل إقامات لمستقدميها الجدد ، وهذا بحد ذاته يعد خطراً كبيراً على سير نظامية الوافدين وقلت يومها حرفياً أنه بعد سنة سيكون هنالك مئات الألوف من الوافدين بلا إقامات ويتحول ذلك إلى ( رأي عام ) قد يسيء إلى الجهود ، وتمنيت حينها تكليف لجنة عاجلة ومتخصصة من قطاعات وزارة الداخلية والخارجية والعمل وهيئات حقوق الإنسان المحلية لدراسة الأمر لتكون القرارات متزنة يحاسب صاحب العمل ولا يشكل مشاكل عمالية ستفوق حد التصور لو بقي الحال على ما هو عليه.

والحقيقة أن وزارة العمل كانت تدرس قراراتها منفصلة ومعظم القرارات لم تكن مدروسة دراسة شاملة أو بمعنى أدق لم تستشر فيه جهات أخرى ذات علاقة مثل وزارة الداخلية والجوازات ووزارة الخارجية وهيئات حقوق الإنسان لأن الأمر في نتاجه السلبي لا يعاقب رجل الأعمال بل تمتد آثاره إلى ما هو أخطر ، وحيث أن لي أكثر من ربع قرن وأكثر من مائة وثلاثين مقالاً سطرته عبر وسائل إعلام كثيرة حول السعودة وأنها مجرد شعارات ترفع ولا تطبق وكنت طيلة تلك المدة اطالب وزارة العمل بأن تقدم قاعدة بيانات وكانت تنهرب من ذلك وتكتفي بتصريحات إعلامية.

أيضاً الجوازات هذا المرفق الحيوي المهم قلت فيما مضى ولا زلت أكرر أنه من كثر ما نتحدث عن الجوازات قد يعطي إشارة إلى أننا نكرر الأخطاء ، وحقيقة إذا كنا نكرر فتلك مصيبة وإذا كانت أطروحات جديدة فالمصيبة أعظم ، ولن أذهب بعيداً فكما أشرنا منذ فترة ليست ببعيدة فشوارع جدة وتواجد الجوازات سؤال طرحته هنا قبل سنوات مراراً وتكراراً وقس على حدة بقية المناطق بمحافظاتها وقراها ، وذلك كسؤال يفرضه واقع الشارع بالأمس واليوم وربما غداً إذا بقي الحال على ما هو عليه ، فالميدان كان يومها ولا زالت معه الحيرة تعلق كل وجه سيما في أمور مهمة قد يراها البعض ثانوية خاصة ظاهرة تسبب العمالة وتواجدها غير النظامي بشكل مهول جهاراً نهاراً دون مبالاة أو خوف من نظام . قلت يومها إن مانشاهده من باعة متجولين أو غسالي السيارات أو حمالين لاشك أنهم مخالفون تحت أي ظرف من الظروف وجميعهم لا يخرجون من مخالفة أو أكثر من المخالفات الصريحة التالية - (1) متخلفو عمرة أو حج أو زيارة أو عبور أو تسلل - (2) مخالفون لنظام الإقامة بالهروب من كفلائهم وممارسة تلك المهن - (3) مخالفون لنظام العمل بمزاولة مهن غير ما استقدموا من أجله. ثم الأهم وكما نهبنا مراراً هل نحن بحاجة إلى باعة بطيخ أو أحذية أو مناديل وتصوير مستندات أمام الجوازات ومكتب العمل والمراكز التجارية والمرافق الحكومية وكذلك بيع لعب أطفال أو خلافة أو حتى حليب نوق وذلك في كل اتجاه نسلكه؟

ولعل ما يجعل تلك المخالفات تشكل ظاهرة بل وتستفحل في كثير من الأحياء والميادين هو أنهم وكفلاءهم وكما أسلفت أمناو العقاب وسلبية بعض المرافق وقلة قليلة من المواطنين والجوازات لاشك أنها شريكة في المشكلة فالأجهزة في مكاتبها تشير

إلى أن شركات كثيرة لاتجدد إقامات مكفوليها إلا كبار مسؤوليها وهذا واضح في الجهاز فمؤسسة أو شركة بها ما بين 50 و 100 وافد أو أقل أو أكثر ولا تجدد لنصفهم لماذا لايقفل عليها الجهاز ويستدعي المالك أو المدير ويوضع في الصورة. هذا قليل من كثير وسبق أن تطرقنا له هنا ونتمنى أن تستدرك كل من وزارة العمل والجوازات ذلك لما فيه الصالح العام. والأحداث الأخيرة توجب عليّ في هذا المقام أن استدعي (قطاع حرس الحدود ) للمشهد فهو أيضاً يشكل هاجساً أمنياً مهماً ويجب دعمه بشرياً وألياً لكي يقوم بواجبه على أحسن مايرام. فالثلاثة القطاعات تحتاج إلى تطوير جذري لتكون مرافق أكثر عطاء داخل المشهد وليس شريكاً في ما يبسيء لأمن الوطن والله الموفق.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## "بعد توقيع محضره من "هيئة الخبراء" و"الشؤون الاجتماعية الرفع للمقام السامي بتقرير المتابعة الثاني لإستراتيجية الإنماء الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/30/article888426.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

رفعت الشؤون الاجتماعية تقرير المتابعة الثاني لفريق الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي للمقام السامي بعد أن تم في هيئة الخبراء الانتهاء من إعداد التوصيات المناسبة وتوقيع المحضر المعد لذلك في جمادى الثاني الماضي، ورصد التقرير أهم مؤشرات الفقر المادي والبشري وأهم التطورات والإنجازات التي قامت بها الأجهزة المعنية ببرامج الإنماء الاجتماعي.

«الإستراتيجية» قدمت تحليلاً لأداء الضمان والجمعيات الخيرية وصندوق تنمية الموارد البشرية التقرير الذي حصلت عليه "الرياض" تضمن البيئة العامة لجهود الإنماء الاجتماعي التي شملت مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي والقرارات المتعلقة بالإسكان والبطالة والتحليل المقارن لمؤشر نوعية الحياة للمواطن السعودي، كما بين واقع الإنماء الاجتماعي ومؤشراته بما في ذلك مؤشر الفقر المادي خطوط الفقر ونسبة الفقراء وفجوة الفقر على مستوى المملكة ككل وعلى مستوى المناطق الإدارية ومؤشرات الفقر البشري مؤشرات التعليم، الصحة، الإسكان، التشغيل البطالة والخدمات العامة، كما شمل تحليل أداء مؤسسات الإنماء الاجتماعي كالضمان والجمعيات الخيرية والرعاية والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية والبنك السعودي للتسليف والادخار. وقدم تقرير المتابعة عبر النظرة المستقبلية، حلولاً اشتملت على برامج ومشروعات مقترحة في مجالات الإسكان والبطالة والشؤون الاجتماعية والصحة والتعليم والخدمات العامة ونحوها. التقرير شمل مؤشرات الفقر المادي والبشري في التعليم والصحة واقتربت حلولاً ومشروعات للبطالة والإسكان ومن ناحية ثانية اشترك فريق الإستراتيجية مع وزارة الداخلية في دراسة حول التجمعات السكانية من الصفيح والعشش والخيام والصناديق الخشبية، حيث تم رصد التجمعات في أنحاء المملكة وبحث أسباب تواجدها وخصائص تلك التجمعات وخصائص ساكنيها والحلول المقترحة لمعالجتها وهي الدراسة التي تم رفع توصياتها من وزارة الداخلية للمقام السامي شهر شوال قبل الماضي.

وأعد فريق إستراتيجية الإنماء الاجتماعي دراسة بعنوان "أقل المواقع نمواً في المملكة" وتم فيها إعداد مؤشر مركب للإنماء الاجتماعي المكون من مؤشرات في مجالات الصحة والتعليم والخدمات والمسكن والبطالة ونحوها، وتم رصد بيانات تلك المؤشرات فغي كل تجمع سكاني يزيد عدد سكانه عن 100 أسره شاملاً جميع المدن والمحافظات والمراكز والقرى والهجر بالمملكة وأظهرت الدراسة أقل التجمعات السكانية نمواً بناء على معلومات دقيقة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عن الجوانب المختلفة لحياة المواطنين في تلك التجمعات السكانية.

## محكمة الجنايات في بغداد تؤجل مرافعة أحدهم لجنة طبية تحقق في تعرض 6 سجناء سعوديين للتعذيب.. بالعراق

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م  
<http://www.alriyadh.com/2013/12/01/article888795.html>

عرعر - جاسر الصقري  
أجلت محكمة الجنايات المركزية في بغداد بدولة العراق الخميس مرافعة السجين السعودي محمد عبدالله حسن ناصر البالغ من العمر 30 عاماً والقابع في السجون العراقية منذ أكثر من أربع سنوات بتهمة الإرهاب لعدم ورود التقرير الطبي الذي يبين تعرضه للتعذيب.  
وقال المحامي حامد أحمد مسؤول مكتب المحاماة الموكل بالترافع عن السجناء السعوديين في سجون العراق لـ"الرياض" إنه تم تأجيل مرافعة السجين محمد الموقوف في سجن الرصافة الرابعة في بغداد لعدم ورود التقرير الطبي الذي يبين تعرضه لآثار تعذيب على جسده، مؤكداً أن هذا التقرير يخفف العقوبة من الإعدام إلى مؤبد أو خمسة عشر عاماً أو إفراج عنه بما أنه غير محكوم مسبقاً.  
وأضاف أن رئاسة الادعاء بمجلس القضاء الأعلى بالعراق وافقت على وقوف لجنة طبية على حالة اثنين من السجناء السعوديين وهما (محمد عبدالله، وتركى عليوي عبدالله) والموقوفان حالياً في سجن الرصافة الرابعة، للاطلاع على وضعهما الصحي والقانوني والإيعاز إلى المحكمة المختصة بإحالتهم إلى اللجنة الطبية للتحقق من ادعاءات السجينين حول تعرضهما للتعذيب وسوء حالتهما الصحية، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق المقصرين وإعلام رئاسة الادعاء العام بمطالبة مفصلة. وأوضح المحامي حامد أن أربعة سجناء سعوديين آخرين في انتظار موافقة رئاسة الادعاء لوقوف لجنة طبية على حالتهم الصحية، وستصدر الموافقة مع نهاية الأسبوع القادم.  
وذكر أنه تم توفير نظارات طبية مساء الخميس لخمسة سجناء سعوديين يعانون من مشاكل في البصر بسجن الرصافة الرابعة ببغداد، وفي انتظار الموافقة من دائرة التفسيرات بالعراق لإدخال النظارات لهم، مشيراً إلى أن عدداً من السجناء يطالبون مدير عام التفسيرات بالعراق مرتضى نعيم بسرعة دخول الأدوية والنظارات الطبية لحاجتهم لها، كما يطالبون بسرعة تفعيل اتفاقية تبادل السجناء بين المملكة والعراق.

## ضمن توصيات للشورى على تقرير الشؤون الاجتماعية • تكشف

### تفاصيلها

## زيادة ضمان • المعيلة • وحماية المقيمين في ال • دور • من العنف

### وسوء المعاملة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/12/01/article888726.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

لم تتصف وزارة الشؤون الاجتماعية المرأة المعيلة لأسرتها ولم تقدم لها حقها من الرعاية المادية والاجتماعية، وهو ما جعل لجنة الأسرة والشباب بمجلس الشورى تطالب بزيادة مخصص المعيلة من الضمان الاجتماعي والاهتمام بها ومساندتها في ما يحقق استقرارها الاجتماعي والأسري.

"زيادة المخصص" جاءت ضمن توصية ستخضع للمناقشة إلى جانب أربع أخرى للجنة الأسرة والشباب على التقرير السنوي للوزارة حصلت عليه الرياض أدرج على جدول أعمال جلسة الشورى العادية بعد غد الثلاثاء.

ودرست لجنة الأسرة أداء الشؤون الاجتماعية خلال العام المالي 331434 ورأت أن الوزارة لازالت مثقلة بتولي مسؤولية تبعات عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية كالتسول وهروب الخادمت بدرجة تستنفد من مداخل الوزارة ومن جهود منسوبيها ماحقه أن يوكل لغيرها من الوزارات كالدخالية والعمل.

فطالبت اللجنة بتكريس جهود الشؤون الاجتماعية للقيام بما يدخل تحت دائرة اختصاصها من مهام بشكل مباشر والسعي الجاد في اتخاذ الخطوات اللازمة في التخلص من بعض المهام والمسؤوليات التي هي من عمل غيرها من الجهات كالتسول وهروب الخادمت.

دعوة لتخليص الوزارة من مكافحة التسول وهروب الخادمت وإسنادها للدخالية والعمل ولاحظت "الأسرة والشباب" تواضع عدد الجمعيات الخيرية المرخصة من الوزارة فحسب التقرير هناك 628 جمعية منها 39 نسائية كما تبلغ عدد المؤسسات الخيرية الخاصة 90 مؤسسة وهو رقم قليل جداً في بلد مترامي الأطراف.

ولأن الجمعيات الخيرية تشكل رافداً مهماً للعمل الحكومي فقد أوصت بأن تعمل الوزارة مع الجهات المسؤولة الأخرى في الحكومة على تشجيع قيام الجمعيات وتسهيل إجراءات إنشائها لتسهم من خلال برامجها ونشاطاتها في خدمة الوطن والمواطن في جميع مناطق الوطن.

تقرير الأداء يكشف تواضع عدد الجمعيات وبرامج تنمية المرأة والشباب والطفل لجنة الأسرة والشباب التي تشكل فيها النساء أكثر من النصف ويرأسها الدكتور خالد بن إبراهيم العواد تدارست تقرير الوزارة ودعت الشؤون الاجتماعية إلى وضع الضوابط والإجراءات الصارمة لحماية المقيمين في دور الرعاية المختلفة من العنف وسوء المعاملة.

ورأت اللجنة أن الوزارة لازالت تشكو قصور إمكاناتها المادية والبشرية للقيام بهذه المسؤولية كما يجب، حيث اضطرت لمحاولات إشراك جهات هذه الفئة بأقصى درجات العناية والاهتمام وهي محاولات حسب تقرير اللجنة تنجح أحياناً ويجانبها التوفيق أحياناً أخرى.

وكشفت تقرير الوزارة للعام الماضي عن تواضع وعدم كفاية البرامج الموجهة للتنمية الأسرية وتنمية المرأة والشباب والطفولة، ورغم أنها من البرامج الأساسية في عمل الوزارة فلم تخصص لها خلال عام التقرير سوى مبلغ أقل من



المليون ريال وهو زهيد في نظر لجنة الأسرة الشوريّة ودعاها إلى التوصية بتوسيع الوزارة في البرامج المتخصصة في التنمية الأسرية وتنمية المرأة والشباب والطفولة كما وكيفا، وزيادة المخصص المالي لها لتحقيق الأهداف المطلوبة منها.



## • حملات التصحيح "كشفت عن" محاضن "العمالة المخالفة للنظام أحداث" • منفوحة" تفرض إعادة تأهيل الأحياء القديمة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/12/01/article888645.html>

الأسياح، تحقيق - سعود المطيري  
قفز حي "منفوحة" إلى واجهة الأحداث المحلية والعالمية مؤخراً مستعيداً بذلك بُعد التاريخي، الأمر الذي جعل اسمه يتردد عبر العديد من وكالات الأنباء متصدراً منقولات مواقع التواصل الاجتماعي وأحاديث المجالس بطولها وعرضها، ليس مع طريبات شاعره الجاهلي "أبو بصير الأعشى" هذه المرة ومعلقته الشهيرة "ودع هريرة إن الركب مرتحل"، ولا معارك "دهام بن دواس" أو حتى سطوة "راع الأجر" الإمام "تركي بن عبدالله" -مؤسس الدولة السعودية الأولى-، وإنما بسبب نوع من الشغب والفوضى الغريب على بلادنا ومجتمعنا من قبل بعض المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل من أبناء الجالية "الأثيوبية" الذين سكنوا هذا الحي القابع في قلب عاصمتنا الحبيبة "الرياض"، فتكاثروا وتناموا داخله يحمي بعضهم بعضاً على مدى سنوات عديدة.

واللافت أن هذا الحيّ كان يُدار بواسطة ويتحكمون بالداخلين والخارجين منه وإليه محاولين بذلك الاعتماد على أنفسهم في قضاء حوائج ملحة يمكن أن تكشف وضعهم، لدرجة أن جهود التصحيح كشفت مؤخراً أن هناك قابلات وعيادات توليد متكاملة داخل الحي تُعنى بشؤون المخالفين الذين لا يستطيعون مراجعة المستشفيات؛ خشية إحالتهم إلى جهات التحقيق التي قد تطلب منهم أوراقهم الثبوتية، وبالتالي ينكشف أمرهم ويتم إبعادهم.

طفرة اقتصادية  
كان هذا الحي إلى ما قبل (40) عاماً أحد أشهر أحياء "الرياض"، إن لم يكن أشهرها على الإطلاق ومن أكثرها حركة بأبنائه ونشاطاتهم المتعددة لا يشاركونهم فيه سوى قلة قليلة من أبناء الجاليات الأخرى الذين ما لبثوا أن تطبّعوا بطباعنا وسلوكنا منهجنا؛ لأن قلتهم ووجودهم داخل الأغلبية من المواطنين وضعاهم تحت رقابتهم؛ فكانوا يدارونهم ويخشون خدش حقوق مجاورتهم أكثر من خشيتهم من أي جهاز رقابي أو أمني، إلا أنه مع حدوث الطفرة الاقتصادية والتمدد الهائل للمدن لم تسعف هذا الحي العريق طريقة تخطيطه وتوزيع مرافقه ومساحات مبانيه التي بُنيت على قدر قناعة جيل كان يبحث عن الستر والكفاف، حتى أن مساحات بعض المباني لا تتعدى الـ (80) أو الـ (100) م<sup>2</sup>.

نحتاج إلى معالجة وضع الأراضي والعقارات المملوكة وهدمها ثم تخطيطها بطريقة حديثة نهضة عمرانية

ومما لا شك فيه أن حالته تلك لم تكن لتسعفه على الصمود أمام طوفان النهضة العمرانية الهائلة التي شهدتها البلاد آنذاك؛ لذا لم يعد يفي بمتطلبات العصر وتطلعات جيل اتسع عنده حيز الرزق فبدأ يتطلع إلى ما هو أفضل وأرحب، وحالته هذه شبيهة بحال العديد من الأحياء العريقة التي رحل عنها ساكنوها؛ فتحوّلت بعض مواقعها إلى "مغارات" موحشة بعد أن هجرها أهلها الأصليون وحلّ مكانهم غرباء سكنوا وتناسلوا وغيّروا هويتها، حتى أن من يدخل إلى هذا الحي من أهله أصبح يبحث عن ذاته وسط مزيج من الأعراق المتنافرة، فكانه بذلك وسط حي من أحياء "أديس أبابا" أو "أنجامينا" أو غيرها من الأحياء الفقيرة؛ ولنا أن نتوقع ماذا يمكن أن يحدث خلف كواليس هذا الحي ودهاليزه المظلمة ووراء أبوابه المغلقة التي أصبح الدخول إليها والتوغل فيها عصياً حتى على الجهات الأمنية، ناهيك عن جرائم وسلوكيات ومخالفات ارتبط ذكرها دائماً بالأحياء العشوائية، ومن ذلك الجرائم الأخلاقية وترويج المخدرات وتصنيع الخمور والسحر والتزوير، وغير ذلك مما قد يخطر على البال من جرائم وسلوكيات دخيلة على مجتمعنا.

قتال موقوتة

هذه الحادثة تحتم علينا دون شك الالتفات إلى العديد من الأحياء التي قد يحدث فيها ما حدث في حي "منفوحة"، وذلك على امتداد المدن والقرى والهجر داخل "المملكة"، حيث غفلنا عنها وأهملناها عقوداً طويلة؛ إلى أن تحولت بنوعية من يسكنها وما يدور بداخلها إلى "قنابل موقوتة" لا نعرف متى وأين ستفجر، كما أنها عدت محاضن للمخالفين والمشبوهمين وأرباب السوابق، ممن باتوا ينزرون داخلها أمنين مطمئنين، ثم لا يتورعون بعد ذلك عن ارتكاب أي سلوك أو ممارسة تدر لهم عائداً مهما كان، وليس أدل على ذلك من مصانع الخمور وعمليات تزوير بعض العلامات التجارية الشهيرة والمراكات العالمية؛ من أجل استخدامها في ترويج بضائع وصناعات رديئة مقلدة ومضروبة، وذلك كما حدث في حالات بيع العديد من المواد الغذائية والدوائية والمنظفات والملابس وقطع الغيار، وغيرها.

جهود الرقابة

كل هذه الجرائم كانت تدار داخل "دهاليز" هذه الأحياء وسككها المظلمة التي بقيت بمنأى عن جهود الرقابة وبعيدة عنها، إذ كان معظم ما يتم كشفه منها يحدث عن طريق بلاغات من مواطنين اكتشفوها عن طريق الصدفة، والغريب في الأمر هو تلك الجرائم التي تنتهجها هذه العمالة عادة في محاولة لإخفاء جرائمها وتضليل أجهزة الرقابة أو الجهات الأمنية، وقد تكرر ذلك مراراً وتكراراً على نفس النهج، مع عدم وجود الرادع المناسب والمراقب الحاذق؛ لأن الكثير من هذه الجرائم تنتهي بأخذ التعهدات وإغلاق المحال لبضعة أيام، وقد يُنقذ ذلك وقد لا يُنقذ.

ولعلي استشهد هنا بحادثة حدثت حصلت في "الأسياح" قبل عدة سنوات، وذلك عندما اكتشف أحد المواطنين أن بعض العمالة تذبج جمالاً مريضة في أحد الأماكن المهجورة وسط المحافظة قبل عرضها وتوزيعها على بعض المحال، وفي خلال ساعات قليلة وقبل أن تصل الشرطة نقل هؤلاء العمالة تلك اللحوم بعيداً عن المكان ونظفوا المخلفات ودهنوا جدران المباني الداخلية بعد أن عبأوا الغرف بالتبن، وفي تفاصيل الصدفة التي قادت الرجل لاكتشاف هذه المخالفة شيء من الطرافة، إذ كان قبل ذلك يطارد كلباً سائياً اختطف إحدى دجاجاته وفرَّ بها إلى هذا المكان، لدرجة أن بعض من علق على خبر المخالفة حينها طلب أن يُسجّل البلاغ باسم هذا الكلب السائب.

أماكن مهجورة

إن ما حدث في منفوحة لا بد أن يضعنا على المحك نواجه مسؤولياتنا لاحتواء المشكلة والقضاء على جذورها ومسبباتها، ابتداءً من هذه الأماكن المهجورة التي يتخذها المخالفون والعابثون أوكاراً لممارسة ما يشاءون من مخالفات، وانتهاجاً بالية تأجير المساكن على العمالة، على أن يؤدي كل مسؤول أمانته في هذا الشأن بشكل يجعل بلادنا تضيق بأفئدها واتساعها الجغرافي الكبير أمام أي مخالف أو عابث، خاصة أننا لن نحتاج إلى سن أنظمة جديدة؛ لأن النظام موجود وواضح منذ عقود ويحتاج فقط إلى متابعة وتطبيق، ابتداءً من نظام وتوصيات البيوت المهجورة التي تشكل نوعاً من الخطورة أيّاً كان نوعها، بما في ذلك ما لدى البلديات والدفاع المدني من توجيهات تقضي بحصر هذه المنازل وتوجيه إنذار خطي للمالك بضرورة إزالتها أو معالجتها خلال فترة زمنية محددة، وفي حال انقضاء المهلة دون استجابة يتم عمل رفع مساحي للعقار وتصويره ثم إزالته نهائياً وتسجيل تكاليف الإزالة على ذمة المالك، بحيث يدفعها مع أول مراجعة متى ما رغب في التصرف بعقاره. والى أن يتم ذلك يتوجب تقييم وحصر المنازل في هذه الأحياء وضبط عملية عقود التأجير، مع ضرورة ربطها بوجود وصلاحيات رخص إقامات العمال، وتزويد عمدة الأحياء ورؤساء المراكز في للهجر بصورة من العقد، وتحميلهم مسؤولية معرفة المنازل الخالية والمسكونة وهوية وطبيعة وجود من يسكنها.

إعادة تأهيل

والأهم من ذلك كله، فإن أحداث "منفوحة" لا بد أن تُعزز المقترح الذي يقضي بضرورة إعادة تأهيل الأحياء القديمة كهذا الحي وغيره، وذلك بعد أن تتم معالجة وضع الأراضي والعقارات القائمة والمملوكة، بحيث يتم هدمها وإعادة تخطيطها بطريقة حديثة أسوة بأي مخطط جديد، مع المحافظة على المعالم التاريخية إن وجدت، ومن ثم الاستفادة منها في إيجاد مساحات سكنية وتجارية وخدمية، وبالتالي نكون قد حققنا هدفاً آخر يقضي بالحد من التمدد السليبي الهائل للمدن، الأمر الذي يهددها بالترهل ويستنزف جهود وتكاليف الخدمات من ماء وكهرباء وسفلتة، وغيرها من الخدمات التي أنهكت ميزانية الدولة في العديد من المخططات.

# اقتراح بتجميد 353×6 أشهر وعدم تجاهل استشارة ÷ الخاص ×

## دراسة: القرار يحقق إيرادات لـ "الموارد" ولا يوفر فرص وظيفية

### السعوديين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م  
[رابط الخبر](#)

غازي القحطاني - الرياض

اقترح بتجميد "353" 6 أشهر وعدم تجاهل استشارة "الخاص" اوصت دراسة حديثة أجريت على السوق السعودي بعنوان «دراسة أثر قرار زيادة تكلفة العمالة الوافدة على الاقتصاد الوطني ومنشآت القطاع الخاص» والمعروف بالقرار 353، بتجميده لمدة 6 أشهر، وأن تشكل «العمل» ومجلس الغرف السعودية لجنة تتألف من 7 أشخاص 3 من وزارة العمل، و3 من رجال الأعمال ورئيساً للجنة من أحد رجال المجتمع من ذوي الخبرة ومن المعروفين باهتمامهم بالشأن العام لبحث تأثيرات تطبيق القرار. وقالت الدراسة: إن قرار الزيادة من وجهة نظر مجتمع الأعمال أنه قرار أتخذ على عجل، حيث أن مؤسسات الأعمال لم تعط الوقت الكافي للإعداد اثار وانعكاسات التكلفة الإضافية.

وأشارت الدراسة، التي طلب أعدادها مجلس الغرف السعودية من قبل احدى الشركات المتخصصة في مجال الدراسات والبحوث وحصلت «المدينة» على نسخة منها، إلى أن مجتمع الأعمال يرى أن القرار شهد خطأ في تصميمه ليشمل جميع منشآت الأعمال بشكل متساو، ويعتقد أكثر من 70 في المئة من رجال الأعمال أن القرار سوف سيؤدي إلى تضخم ويسبب تأخيراً في إنجاز المشروعات المستمرة حالياً، كما يعتقد نسبة كبيرة من رجال الأعمال أن القرار احادي تم اتخاذه دون تشاور مع مجتمع الأعمال، كما أنه لا يؤدي إلى إيجاد فرص وظيفية للمواطنين السعوديين، ولكنه سوف يحقق إيرادات لصندوق تنمية الموارد البشرية.

مؤسسات القطاع الخاص

وكشفت الدراسة أيضاً عن الاثر على مؤسسات القطاع الخاص، حيث ستتنبئ غالبية مؤسسات القطاع الخاص نهجاً متوازناً يتمثل في استبدال بعض العمالة الوافدة الزائدة بمواطنين سعوديين وأيضاً الاحتفاظ ببعض العمالة الوافدة الزائدة، كذلك سيختار مجتمع الأعمال الجمع بين الطريقتين، إذ أنه يرى أن بعض الوظائف غير قابلة للاستبدال بمواطنين سعوديين وأنه يرغب في تخفيض التكلفة الإضافية بقدر الإمكان، كما أشارت غالبية الشركات إلى أن القرار سيؤدي إلى زيادة تبلغ حوالي 20 في المئة في التكاليف الإجمالية وانخفاض يبلغ حوالي 15 في المئة في الأرباح، كما تشمل الآثار المتوقعة للقرار التأخير في تنفيذ المشروعات ونشاطات الأعمال «زيادات في الأسعار» فقدان المناقصات الحكومية، الإغلاق الكامل أو الجزئي لبعض الأعمال.

زيادة الاسعار

أما عن الاثر الاقتصادي للقرار فقد ذكرت الدراسة بأنه يعتقد نسبة كبيرة 81 في المئة من مؤسسات القطاع الخاص أن القرار سيؤدي إلى زيادة في أسعار المنتجات والخدمات «معدل تضخم مرتفع في السوق»، وكذلك ترى أغلبية الشركات أن القرار سوف يؤدي إلى المزيد من البطالة في المملكة نظراً عدة جوانب منها إغلاق أو تعليق أعمال الشركات الصغيرة والاستغناء عن خدمات بعض السعوديين لتغطية تكلفة العمالة الوافدة، كما أنه سوف يتسبب في النقص في الطلب الكلي لتعويض الزيادة في تكلفة العمالة الأجنبية الناتجة عن دفع رسوم العمالة الوافدة التي فرضها القرار وسيلجأ أصحاب العمل إلى تخفيض رواتب العمال والموظفين، وسيؤدي هذا إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض في الطلب الكلي، كما أنه سوف ينظر إلى ارتفاع تكاليف العمالة كعائق ومانع للاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض

في مستوى الاستثمار الأجنبي ومستويات الاستثمار بشكل عام، كما أنه سيؤدي إلى تنشيط عزيمة المستثمرين المحليين ويثنيهم عن الاستثمار في الشركات المحلية.  
عمالة غير مؤهلة

وأشارت الدراسة أن المشاركين في مجموعات العصف الذهني أورد عدد من النقاط حول هذا القرار، العمالة السعودية غير مؤهلة، ومعاهد التعليم السعودية باستثناء قلة منها تنتج نوعية متدنية من الخريجين ذوي التخصصات غير المفيدة في سوق العمل مثل الآداب والعلوم الإنسانية، كذلك السعوديون غير راغبين في الانخراط في بعض الوظائف التي يرونها وضيفة بل هم أكثر رغبة في الالتحاق بالوظائف الحكومية، كذلك عدم توفر الفرص للسعوديات في بيئة العمل بالمملكة، كما ذكر جميع المشاركين في مجموعات العصف الذهني أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لن تستطيع الاستمرار في العمل على المدى الطويل بعد هذا القرار الجديد، كما أن قطاعات المقاولات والتشييد والنقل والتعليم هي أكثر القطاعات تأثراً وقد بدأت بالفعل تتحمل خسائر بسبب التكلفة الإضافية.

كما أفردت الدراسة نتائج المقابلات الشخصية المتعمقة، حيث تعتقد مجموعة واحدة من المسؤولين الحكوميين أن القرار قد اتخذ على عجل ودون التشاور التام مع الغرفة التجارية ورواد الأعمال، إضافة إلى ذلك فإنهم لا يتفقون مع القطاع الخاص في أن القرار سوف يزيد من معدل التضخم رغم أنهم يرون أنه سيؤدي إلى خروج الشركات الصغيرة من السوق الأمر الذي يخفض المنافسة في قطاعات معينة ويؤدي إلى زيادة في البضائع والخدمات التي تقدمها هذه الشركات، كبار المسؤولين الحكوميين الذين تمت مقابلتهم خاصة في وزارة العمل يساندون القرار ويعتقدون أن معارضة القطاع الخاص للقرار ليست مبنية على أسس اقتصادية بل ناتجة من الطمع لا غير، كما أدى القرار إلى توتر العلاقة بين مجتمع الأعمال ووزارة العمل وقد بدأ بعض المسؤولين راغبين «على الأقل واحد منهم» في بذل مجهود للتوفيق بين الطرفين.  
قطاع التشييد

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها القرار 353 أدى إلى توتر العلاقة العامة بين معظم صانعي القرار ومجتمع الأعمال خاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاع التشييد خاصة المقاولين والشركات الصغيرة والمتوسطة هي الجهات الأكثر تأثراً بالقرار، لم يؤد القرار إلى بناء وتحسين المهارات الفنية والإنتاجية للعمالة السعودية، كما سوف لن يؤدي القرار إلى إيجاد فرص وظيفية جديدة للمواطنين السعوديين، وسوف يؤدي كذلك إلى خفض هوامش أرباح الشركات الصغيرة والمتوسطة ويجعل حصول هذه الشركات على التمويل أمراً أكثر صعوبة، كما سوف يؤدي القرار 353 إلى زيادة الإيرادات الحكومية نتيجة للرسوم الإضافية التي يفرضها على الشركات، كما يجب أن يكون التدخل الحكومي في سير عمليات السوق الحر في حده الأدنى.  
تأجيل التنفيذ

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها أن يقترح مجلس الغرف السعودية على وزارة العمل الخطوات التالية لحل مشكلة قرار 353، تجميد القرار لمدة 6 أشهر، أن تشكل وزارة العمل ومجلس الغرف السعودية لجنة تتألف من 7 أشخاص 3 من وزارة العمل 3 من رجال الأعمال ورئيساً للجنة من أحد رجال المجتمع من ذوي الخبرة ومن المعروفين باهتمامهم بالشأن العام «ينبغي ألا يكون موظفاً حكومياً ولا رجل أعمال»، تقوم اللجنة بمراجعة القرار وآثاره المختلفة وكيفية الوصول إلى حلول تحقق الأهداف التي رمت إليها وزارة العمل من هذا القرار من جهة، وتزِيل عن القرار الآثار السلبية الواقعة منه على القطاع الخاص بجميع فئاته وشرائحه.

## زيادة الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين ووقف التوظيف الوهمي أوصت بها لجنة الموارد البشرية.. وناقشها المجلس بعد غد

المصدر: جريدة المدينة الأحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

[رابط الخبر](#)

جابر المالكي - الرياض

زيادة الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين ووقف التوظيف الوهمي

يصوت أعضاء وعضوات مجلس الشورى في جلسة الشورى الثلاثاء المقبل على توصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن تقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي 1433/1434هـ، حيث طالبت اللجنة التأمينات دراسة إمكانية زيادة الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين تبعاً لارتفاع مستوى المعيشة في المملكة والبدائل الممكنة للتمويل، كما طالبت باتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على حالات التوظيف الوهمي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وفي ذات الشأن، يناقش مجلس الشورى في جلسته العادية الحادية والستين التي يعقدها غداً تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن إعادة دراسة طلب تعديل المادة السابعة من نظام قوات الأمن الداخلي الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/ 30 وتاريخ 4 / 12 / 1384هـ. ويصوت المجلس على توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي 1433/1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير ودعت اللجنة في ثلاث توصيات أن يتم دعم الميزانية السنوية للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للوفاء بمتطلبات تطوير موقعه الإلكتروني، كما حثت اللجنة الرئاسة على استقطاب المزيد من الكفاءات العلمية المتميزة فقهياً وبحثياً، إضافة إلى وضع خطة لتطوير المكتبة السعودية التابعة لها. وسيصوت المجلس على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تقرير الأداء السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي 1433/1434هـ وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة تجاه ما أبداه الأعضاء من ملحوظات خلال مداخلاتهم على التقرير، ويناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن اتفاقية عامة بين حكومتي المملكة وجمهورية أفغانستان الإسلامية.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مقترح تعديل بعض مواد نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 1 وتاريخ 5 / 1 / 1421هـ والمقدم من أعضاء المجلس السابقين الدكتور عبدالله بخاري، والمهندس محمد القويحص، والمهندس سالم المري، بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى. وفي جلسة المجلس العادية الثانية والستين التي تعقد يوم الثلاثاء القادم يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية للعام المالي 1433/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1433/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والآثار للعام المالي 1433/1434هـ.

ويناقش تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مذكرة التعاون بين الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة وإدارة أمن النقل بوزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال أمن الطيران المدني.

## د. موزي الخلف: 1% نسبة القضايا الاجتماعية للمبتعثين.. والملحقية

### تعالجها في إطار «السرية»

## المنظمات الحقوقية لا تقدم حلولاً.. وتسوق أغلبها المبتعثة إلى

### فخ الخداع

المصدر: جريدة المدينة الأحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

[رابط الخبر](#)

علي السناني - واشنطن

الأحد 2013/12/01

د. موزي الخلف: 1% نسبة القضايا الاجتماعية للمبتعثين.. والملحقية تعالجها في إطار «السرية»  
قللت مساعدة الملحق الثقافي بالملحقية الثقافية بواشنطن الدكتورة موزي الخلف «من نسب القضايا الاجتماعية الدائرة بين المبتعثين، مؤكدة أنها لا تتعدى 1% فقط من إجمالي القضايا، وهي نسبة تعد «قليلة» إذا ما قورنت بالأعداد الكبيرة، التي تدرس بأمريكا، وقالت إن القضايا تتباين بين مخالفة أنظمة الهجرة والخلافات الأسرية والقضايا المدنية والجنائية والمشكلات الصحية والسلوكية وعن آلية تعامل الملحقية والسفارة مع القضايا، قالت إننا لا نتعامل مع القضايا بآلية ثابتة، حيث إن لكل قضية ظروفها الخاصة، التي يجب أن تراعى في حلها، مؤكدة أن الشيء المشترك لكل القضايا هو السرية حفاظاً على الخصوصية.

خطوط وحلول

وعن الخطوط العريضة في حل هذه القضايا قالت الدكتورة موزي الخلف، قبل البدء بشرح الخطوط العريضة أرغب بأن أؤكد بأن الملحقية والسفارة تتدخل قبل واثناء وبعد تدخل الجهات الأمريكية لحل المشكلة واحتواء الموقف قبل تفاقمه، أما عن الخطوط العريضة، فإذا كانت هي مشكلة زوجية، نقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، والعمل على حلها من قبل مختصين في الملحقية، فإذا نجحنا - وهو الغالب - نكون قد حافظنا على أسرة سعودية من التفكك. وأحياناً نقترح الابتعاد مؤقتاً عن بعضهم البعض لتهدأ النفوس ليبعد كليهما عن أي مؤثرات سلبية، ولإعطائهما فرصة لإعادة التفكير بشكل مستقل ليتخذوا قرارهم النهائي، ثم نجتمع بهم ونرى كيفية تنفيذ قرارهم النهائي.

السفر أحياناً

وكشفت مساعدة الملحق الثقافي بواشنطن الدكتورة موزي الخلف أنه إذا كان قرارهم الانفصال، فإن الملحقية سوف تعمل على إنهاء الأمر دون أي ضرر على الآخر، ولكن في حال وجود أطفال، فالأطفال سيسافرون مع الطرف العائد للمملكة، مؤكدة أن سبب ذلك هو حماية للأطفال من البقاء خارج الوطن وحرمان أحد الأبوين منهم.. وعرجت الخلف بالقول مشيرة إلى أن هناك حالات لجأت فيها الزوجة للمحاكم الأمريكية لمنع الأطفال من العودة للمملكة، مما يصعب أمر عودتهم للمملكة أو أحياناً يصير الأب على البقاء مع أبنائه لحين تخرجه مع إصراره على تطبيق الزوجة غير الدارسة مثلاً وهنا تحرم الأم من أبنائها لو عادت، وهذا الأمر الذي لا أحد يرتضيه، لذا قررنا بالتشاور مع وزارة التعليم العالي وسفارة خادم الحرمين الشريفين بواشنطن، ورأينا أن أفضل حل لهذه المعضلة هو أن يعود الأطفال مع الطرف العائد للمملكة، إلا إذا وجد صك حضانة مع الطرف المقيم للدراسة في بلد الابتعاث.

منظمات الخداع

ونصحت الخلف الزوجات عدم الذهاب للمحاكم الأمريكية والانسياق وراء منظمات أجنبية تقدم وعودًا وفي كثير من الأحيان يكون الدعم أقل مما توقعته المرأة . وكشفت الخلف أن كثيرًا من القضايا، التي أوصلتها الزوجات للمحاكم الأمريكية حكمت لها، ولكنها بالمقابل خسرت أشياء كثيرة، فمقابل حق اللجوء في أمريكا، الذي تحصل عليه الزوجة تلغى بعثتها، وهذا يعني توقف الصرف عليها من قبل الملحقية، وبالتالي توقف التأمين الصحي وذكرت الخلف أنه عند عودة الزوجة للمنظمات، التي دعمتها في بداية الأمر وتاجرت بقضيتها، تتنصل هذه المنظمة والقليل منها يوفر لها عملاً مهنيًا بسيطاً مثل الترخيم في مطاعم أو عمل مكتبي داخل الجامعة وما شابه ذلك، لا يغطي مستلزمات الحياة الأساسية ودون تزويدها بأي تأمين صحي، حتى أن البعض منهم لا يجدن ثمن الأكل والدواء لأطفالهن، مما يعني خسارتها لكل شيء.

قصة «الصدمة»

وسردت الخلف تفاصيل الصدمة التي واجهتها مبعثة، حيث صحت من وهم كلام المنظمات التي كانت تدعمها، فعادت لرشدتها، وطالبت بالعودة للمبعثة وأدخلت وسطاء لإرجاعها لزوجها، ولأن هدفنا الاحتواء تم التواصل عبر جهات مختصة مع الزوج وتفهم الأمر فعدا لأمريكا، وعادت المبعثة للزوجة والله الحمد يعيشون الآن في أفضل حالتهم.. لذلك نحن نسعى جاهدين أن لا تتعدى المشكلات الزوجية إطار الدوائر الحكومية السعودية، لأن هدفنا حفظ أبنائنا وبناتنا من هذا الوهم الذي يعيشونه، ومن خطر المستقبل الذي لا يدركونه، مُطالبة كل مبعثة أن تنظر لنفسها في حال توقف الصرف عنها، وأهلها لا يستطيعون الصرف عليها، كيف ستكون حياتها ومن سيساعدها في توفير لقمة العيش لها؟ هل تتوقع أن المجتمع الأمريكي سيمد يد العون لها؟ هل تتوقع أن مالك السكن سوف يصبر عليها شهر دون أن تدفع الإيجار؟ هل تتوقع أن صاحب المتجر سيبيع لها دون أن تدفع مالا؟ هذه التساؤلات أطلب فيها كل الزوجة أن تفكر فيها قبل التقدم لأي محكمة أمريكية.

وأكدت الخلف أن الملحقية لا تقف مع طرف دون الآخر لذلك تسعى الملحقية لإرساء العدل في معاملتها مع القضايا الزوجية.

فقدان الولاية

وذكرت أن بعض الحالات، التي وصلت لهم كان الزوج يستخدم فيها صفة الولاية لإلغاء البعثة عن زوجته لوجود خلاف بينهما، فقامت الملحقية بالتواصل مع وزارة العدل لحل هذه المعضلة فتم الإفادة بأنه إذا كانت هناك قضية في المحاكم الشرعية بين الزوجين، فالزوج في هذه الحالة يفقد صفة الولاية، إلى أن تبت المحكمة في القضية، وبينت أنه تم رفع الأمر لوزارة التعليم العالي وتمت الموافقة على أنه في حال وجود مشكلة بين الزوجين واستغل الزوج صفة الولاية لإلغاء بعثة زوجته، فإنه على المبعثة رفع قضية في المحاكم السعودية لتسقط صفة الولاية عن زوجها لتكمل بعثتها، مؤكدة أن المبعثة إذا رغبت فإنها تستطيع رفع طلب تأجيل والعودة للمملكة لإنهاء القضية ويمكنها البقاء للدراسة وتوكيل من ينوب عنها مع إمكانية تغيير المحرم للبقاء في بلد الابتعاث وفي حال طالبت المبعثة من الجهات الأمريكية حمايتها جسدياً في عدم اقتراب زوجها لها، وهو ما يطلق عليه « Restraining order »، تعمل الملحقية جنباً مع الجهات الأمريكية لحمايتها، حتى يحكم القضاء الشرعي السعودي في قضيتها.

حالات الإدمان

وحول النسبة المتبقية من نوعية المشكلات التي تصل للملحقية، بينت د. الخلف أن هناك حالات إدمان لبعض الطلاب لجأت للملحقية لمساعدتهم وهي قليلة جداً ولكن من باب حرص الملحقية والسفارة تم استحداث آلية للتعامل مع هذه الحالات .

أولاً تم إنشاء إدارة جديدة في السفارة اسمها إدارة مكافحة المخدرات، تقوم بإيصال المدمن للعلاج في المملكة ومن ثم العودة لإكمال دراسته، وذلك بسرية تامة، أما في حال رغب بالعلاج هنا، فيتم توجيهه بالعلاج على حساب شركة التأمين اتنا، ويتقدم بطلب تأجيل بعثة في حال عدم المقدرة للعلاج والدراسة في نفس الوقت، ولأن تأجيل البعثة يتم فيها إيقاف التأمين، فنحن في الإدارة نقوم بالتوصية باستمرار التأمين الصحي له.. وبهذا يعود لنا مواطن صالح يخدم دينه ووطنه. وكشفت الدكتورة موزي الخلف أنهم في طور إنشاء موقع إلكتروني للاستشارات النفسية والاجتماعية يحوي أخصاء نفسيين وأسريين، لمساعدة المبتعثين والمبتعثات في التغلب على المشكلات التي تواجههم أكانت إدماناً أو عنفاً أسرياً وغيرهم.. موضحة أن الموقع يتيح للمبتعثين والمبتعثات طلب الاستشارة دون ذكر الاسم ودون الرجوع للملحقية.

تأشيرة الـ BI

وعن المرافقين وحملة تأشيرة الـ BI و الـ 2B الأباء والذين لا يسمح لهم قانون الهجرة الأمريكية بالجلوس أكثر من ستة أشهر داخل أمريكا.. أكدت الخلف أنه تم التواصل مع الـ وزارة الخارجية الأمريكية وتم استحداث آلية للرفع لهم للسماح لحملة هذا النوع من التأشيرات بالبقاء في أمريكا، موضحة أن الآلية الجديدة تتمحور حول تزويد المبعثة بخطاب يوضح فيه أن

المرافق يصرف له مكافأة شهرية وتأمين صحي، بالإضافة لتذكرة سنوية للذهاب للمملكة والعودة لأمريكا، مُشيرة إلى أنه غالبًا ما تمدد تأشيرة الـ 1B و الـ 2B ليبقى مع المبتعثة طوال السنة دون أي مشكلات.



## 7 آلاف سعودي بـ شهادات وهمية × 5٪ منهم نساء د. الرويلي سرد لـ "المدينة" قصة سجين أمريكي يبيع "الماجستير والدكتوراة"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

[رابط الخبر](#)

نايف الحربي - الرياض  
كشف عضو مجلس الشورى الدكتور موافق الرويلي عن وجود نحو 7 آلاف شخص بالمملكة يحملون «شهادات وهمية» بينهم مسؤولين في القطاعين العام والخاص واستشاريين ومدربين حصلوا عليهم من متاجر الكترونية تخصصت في بيع شهادات الماجستير والدكتوراه بمقابل مادي.  
واستشهد الرويلي أمام ندوة «غواية الدال والشهادات الوهمية.. ودور المثقف» التي ينظمها ديوان دحام العنزي الأدبي الثقافي بالرياض بقصة حصول شخص على درجة الدكتوراه من جامعة «كولمبوس»، والتي كان رئيسها يديرها من سجن فيدرالي في الولايات المتحدة، لتورطه في قضايا نصب وتزوير!  
وأشار إلى أنه تم ضبط الامريكي المدان بعد مدهامة شقته، ووجد داخلها أعدادا كبيرة من الشهادات، وكثير منها -مع الأسف- كان معداً للإرسال إلى المملكة، لافتاً إلى وجود عدد من المندوبين السعوديين للجامعات الوهمية.  
ورداً على سؤال (المدينة) حول نسبة السعوديات الحاصلات على شهادات وهمية قال الرويلي: ان نسبة الرجال اعلى ولكن هناك سيدات أعمال ومن يعملن بالتدريب والدعوة والديكور لديهن شهادات وهمية، وقال: «اعتقد أن السعوديات الحاصلات على شهادات وهمية في حدود 5%»  
وأوضح ان الولايات المتحدة الأمريكية هي من بدأت بتصدير الشهادات الوهمية إلى المملكة، من خلال المتاجر الإلكترونية، وقال: «ما زلنا نحارب أماكن بيع الشهادات الوهمية في المملكة، التي كان آخرها إغلاق شقة في حائل والقصيم لبيع شهادات عليا»، مطالباً بإجراءات عاجلة لمنع هذه الظاهرة الخطيرة.  
وبيّن الرويلي إلى أن هناك مشروعا تمت الموافقة عليه في مجلس الشورى ضد حملة هذه الشهادات، وتوصية بإنشاء مركز وطني لمعادلة وتوثيق الشهادات العليا.  
من جانبه قال الكاتب حمزة لمزيني: إن وسائل الاعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي كشفت النقاب عن الشهادات الوهمية من خلال «الهاشتاقات»، التي تميزت بفضح أصحاب تلك الشهادات.  
وبيّن أنه تعرض لسمسة من قبل أحد المندوبين في أمريكا ليحصل على الدكتوراة مقابل الف دولار فقط، مؤكداً بأن الولايات الجنوبية في أمريكا تشتهر ببيع الشهادات الوهمية.  
وتحدث المزيني عن الجامعات السعودية، وقال: إن عليها أن تحذو حذو الجامعات الألمانية، التي قال: إنها لا تعترف بالتصنيف، كونها على ثقة بمخرجاتها.  
وتطرق المزيني إلى «غواية حرف الدال»، وقال: إن غالبية الشعوب الخليجية طوال ثلاثين عاما، مفتونون بمظاهر ومحاباة هذا الحرف، لاسيما بعض الوجهاء، الذين يغضبون إذا تحدثت اليهم دون ذكر كلمة «دكتور»، مبدياً استغرابه من مثل هذه الأفعال، وقال: «الأمريكي يفرح إذا ناديته باسمه لأنه يفتح جميع الحواجز ما بين الطرفين، أما نحن فلا نستطيع أن نكلم أحاك إلا إذ قلت يا دكتور».



اما الدكتور سعد البازعي عضو مجلس الشورى فقال: إن الكشف عن الشهادات الوهمية في الوقت الحالي أمر (واجب)، لافتنا إلى الحصول على مثل هذه الشهادات «جريمة أخلاقية تحتاج إلى الحل والعلاج».

ولفت إلى أن مستوى الدراسات الأكاديمية في الجامعات السعودية ضعيف، مبينا أن هناك كثيرا من الدرجات العليا التي تمنح، تحتاج إلى مراجعة.



## المملكة تشارك دول العالم في الاحتفاء بيوم الإيدز العالمي اليوم

المصدر: جريدة المدينة الأحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

[رابط الخبر](#)

واس-جدة

الأحد 2013/12/01

تشارك المملكة العربية السعودية اليوم دول العالم في الاحتفاء بيوم الإيدز العالمي الذي يصادف الأول من ديسمبر من كل عام بمنظومة من البرامج والأنشطة والدورات التدريبية والتثقيفية والتوعوية تحت مظلة وزارة الصحة ممثلة في البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بهدف إيجاد مجتمع واع يملك المقومات الثقافية حيال فيروس الإيدز الذي يفتك بالثروات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وقدرات العالم الشابة.

وأوضح وكيل وزارة الصحة للصحة العامة الدكتور زياد بن أحمد ميمش أن المملكة توسعت في إنشاء مراكز المشورة و ( الفحص الطوعي ) في مختلف المناطق والمحافظات وزيادة الوحدات المتحركة لإيصال الخدمات لمستحقيها، مما يساعد على اكتشاف الحالات المصابة بالإيدز وإدراجها ضمن برامج الرعاية الصحية.

وأشار إلى أن الوزارة دأبت على إجراء العديد من الأبحاث والدراسات لبحث التطورات في مسار الإيدز في المجتمع والتركيز في هذه الأبحاث على اتجاهين أحدهما عام لأفراد المجتمع والآخر يركز على الفئات الأكثر عرضة، مشيداً بإطلاق المبادرة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لهذا العام التي تعني بزيادة إجراء فحص الإيدز الذي يؤدي إلى زيادة اكتشاف للحالات المصابة بالفيروس دون علمهم وبالتالي يتيح أمامهم علاجهم بشكل مبكر .



## فصل الخدمات عن 30 فندقاً بأجساد لإزالتها لصالح محطات القطار

### قطان: نزع ملكية 1800 عقار لصالح هذه المحطات الأربع

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م

[رابط الخبر](#)

علي العميري - مكة المكرمة تصوير: عبدالرحمن الفقيه

بدأت شركة الكهرباء ووزارة المياه وشركة الاتصالات السعودية في فصل التيار الكهربائي عن 30 فندقاً بمنطقة أجساد بالعاصمة المقدسة، تم نزع ملكيتها لصالح مشروع محطة قطار مكة المكرمة، وبدأ أصحابها في إخلائها من كل التجهيزات تمهيداً لإزالتها خلال الأسبوعين القادمين.

وأوضح وكيل أمانة العاصمة المقدسة المساعد المشروعات ورئيس لجنة تطوير الساحات الشمالية للحرم الشريف المهندس عباس قطان لـ«المدينة» أنه صدرت الموافقة في العام الماضي على اعتماد 60 مليار ريال لتنفيذ شبكة قطار داخل العاصمة المقدسة ترتبط بقطار المشاعر المقدسة وقطار الحرمين الشريفين لتسهيل الوصول إلى الحرم الشريف، وسيتم إيجاد أربع محطات للقطار الأولى في منطقة أجياد أمام فندق الشهداء والثانية في جبل المدافع والثالثة في منطقة الغزة - شعب عامر، والرابعة في منطقة المسفلة، مشيراً إلى أنه تم نزع ملكية ( 1800 ) عقار لصالح هذه المحطات الأربع وتمت إزالة 90% منها بعد أن قامت لجنة تقدير العقارات المشكلة من إمارة منطقة مكة المكرمة وأمانة العاصمة المقدسة وفرع وزارة العدل وفرع وزارة المالية وعقاريين من أصحاب الخبرة بتقدير تلك العقارات، تمهيداً لأصحاب العقارات المتبعة، وعن شكوى بعض أصحاب العقارات من التأخر في صرف التعويضات خاصة أن بعضها عائدة لعدد من الورثة.

وأوضح قطان أن جميع مبالغ التعويضات متوفرة، وسيتم صرفها فور الانتهاء من الإجراءات المتبعة، ولكن بعض الصكوك لا تتوفر أطوال الأضلاع» الذرع»، ولذلك لم تصرف التعويضات لأصحابها وهذه العقارات تشكل نسبة قليلة مقارنة بعدد العقارات، التي تم نزعها لصالح مشروعات الساحات الشمالية والمشروعات التكميلية لها، مؤكداً أنه تمت دعوة أصحاب العقارات لتقديم صكوك إثبات الملكية لإكمال إجراءات صرف التعويضات لأصحابها وإطلاعهم على التقديرات التي تم تقديرها من اللجنة لأخذ موافقتهم عليها، مشيراً إلى أن النظام كفل لهم الاعتراض على التعويضات لدى المحكمة الإدارية.

وقال قطان إن هذه العقارات تم إعطاء أصحابها فرصة للاستفادة منها خلال موسم الحج الماضي وإخلائها بعد الموسم، مشيراً إلى أنه تم تكليف إحدى الشركات المتخصصة لإزالة هذه الفنادق بشكل سريع.



## «التعليم العالي»: خطة لمكافحة الفساد في مرافق الوزارات والجامعات.. ومكافآت للمبلغين

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م

[رابط الخبر](#)

سعيد الزهراني - الطائف

أعدت وزارة التعليم العالي استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد في كل فروع الوزارة وقطاعاتها، حيث ابلغت الوزارة فروعها بذلك، وتتضمن الاستراتيجية أهمية العمل على اختيار المسؤولين في الإدارات التنفيذية التي لها علاقة بالمال والصرف والشراء والمستودعات من الكفاءات المشهود لهم بالنزاهة والامانة والعدل وتدوير الموظفين دورياً، واختيار المسؤولين في الإدارات التنفيذية التي لها علاقة بالجمهور بالكفاءة والامانة والعدل والتعامل الحميد مع المراجعين، والتأكيد على إنهاء إجراءات معاملات المواطنين، والتأكيد على عدم التمييز في التعامل وعدم النظر الى المركز الوظيفي او الاجتماعي للمراجع والمساواة بين الجميع، وانجاز المعاملات حسب مبدأ الوارد اولاً والصادر اولاً، والتأكيد على الجميع بالالتزام بالانظمة والتعليمات، لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والرفع بالمقترحات والتوصيات التي تساهم في ذلك، والتي يرى انها مناسبة للتتقيف سواء للمراجعين او المواطنين، والقيام باختبارات مستمرة لعينة عشوائية للتأكد من عدم تجاوز الانظمة والتعليمات، واتباع سياسة الباب المفتوح لتلقي الشكاوى المباشرة من الموظفين والجمهور، واعداد تقارير احصائية تحليلية دورية مصنفة عن اعمال الادارة ترفع للمسؤول الاول.

وتشير الاستراتيجية إلى أنه على الإدارة العامة للمشروعات والمشتريات الحرص على القيام بدورهم وفق ما تقتضي به الأنظمة والتعليمات والتأكيد على منسوبيها القيام بتوحيد المشتريات والعقود وعدم تجزئتها الا عند الضرورة، و إتاحة الفرصة العادلة والمتكافئة لكل المتنافسين، والإعلان عن كل العقود والمشروعات والمشتريات بكل وسائل الاعلان، وتكثيف اعمال الرقابة والقيام باختبارات احترازية مستمرة لاعمال الشراء والتنفيذ والإشراف، واعداد تقارير دورية ترفع للمسؤول الاول تتضمن تفصيلا وتحليلا لكل المشروعات والمشتريات والاستشاريين بالاسم والتاريخ والمبلغ والحالة واسباب التأخير، والحرص على قيام منسوبي الادارة بحضور الدورات التثقيفية في هذا المجال، والرفع بمقترحاتهم بشأن تسهيل الاجراءات لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مع توفير صندوق للشكاوى والمقترحات في مدخل الوزارة يسلم مفتاحه لمكتب الوزير.

وأهابت الوزارة بكل منسوبيها والملحقيات الثقافية التعاون التام مع الجهات الرقابية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتزويدهم بكل البيانات التي يطلبونها والتعامل معهم كشركاء لتنفيذ خطة الوزارة، وسوف يتعرض للمساءلة كل من يثبت عدم تعاونهم، مع تخصيص مكافأة تشجيعية للموظفين والمراجعين والمقاولين وكل من يتقدم بقرائن تشير الى فساد أو تباين في المعاملة او مقترحات تساهم في حماية النزاهة وحماية المال العام من الضياع، وضمان تسهيل اجراءاتهم مع الوزارة ومعاملة شكاوهم بسرية تامة.

كما تضمنت الاستراتيجية قيام ادارة الرقابة الداخلية وادارة المتابعة بالاضافة الى المهام الموكلة اليهم بالتأكد من تطبيق هذه الخطة ورفع تقرير دوري بذلك، والقيام بجولات ميدانية واعداد برنامج عملي معتمد لاختبارات وفحوصات مهنية علمية وفق ما تقتضي به الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وتضمنت الخطة أيضا إعداد دورات تدريبية مكثفة وقصيرة لكل منسوبي الوزارة بشكل مستمر، واعداد خطة عاجلة لمشروع مسابقة بحثية حول الموضوع على مستوى الوزارة ومستوى الجامعات، وفق لجنة تعتمد من الوزير او نائبة تشكل كل سنة ويحدد فيها الموضوع والمكافأة التشجيعية للفائزين الثلاثة، كما تضمنت الخطة العمل على اعداد النشرات والمطويات التي توضح مخاطر الفساد.



## العنف الطلابي يتجاوز المضاربات ويصرع معلماً

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م

[رابط الخبر](#)

عبدالعزیز الحارثي - الطائف

تحولت بعض مدارس التعليم العام في بعض المناطق لساحات ملاسنات ومضاربات واشتباكات طلاب مع معلمهم بالأیدی والهروات والسكاكين.. وأخيراً بلغت حدًا خطيرًا يتعدّر السكوت عليه، حيث أقدم أحد الطلاب على قتل معلم في إحدى مدارس محافظة صامطة متجاوزًا خطوطًا حمراء سابقة، حيث اعتدى طلاب على معلمهم بالآلات حادة نقلوا على إثرها للمشافي لتلقى العلاج، كما أقدم آخرون على التلطف على معلمين، وهشموا سياراتهم. ماهي دوافع هذا العنف المدرسي؟ وهل ثمة أسباب تعود إلى الأسر؟

-منشأ هؤلاء المعتدين- على الطاقم التعليمي بالمدارس؟ وهل هم ضحايا صراعات نفسية، واضطرابات عقلية؟ وماهو دور التربية والتعليم في إعادة الأمور إلى نصابها، حيث يرى البعض أن المعلم مسلوب منه الحق في تأديب طلابه.. بل يأمل آخرون في استحداث جمعية لحماية المعلم، والذي أصبح أوهى حلقات العملية التعليمية جراء هذه الاعتداءات المتكررة. «المدينة» أجرت تحقيقًا موسعًا حول هذه الظاهرة الخطيرة في محاولة للوقوف على أسبابها ودوافعها ومدى إمكانية استئصالها من جذورها حتى تنعم مدارسنا ببيئة تربوية نظيفة ومعافاة من العنف اللفظي والدموي. أسر محرصة على العنف

بداية يقول المعلم عبدالله البقمي: ظاهرة العنف ضد المعلمين تنتقاسمها كافة مؤسسات المجتمع وأهمها الأسرة، حيث إن الدراسة «تأتي في سلم أولويات الأهل، متغافلين عن التربية وتهذيب الأخلاق لأبنائهم. ويضيف البقمي عند مشاهدة الأهل لتدني درجات أبنائهم يصفون المدرسة أنها «مضيعة للوقت ولا فائدة منها» وأن تدريس المعلمين «غير جيد»، دون أن

يلتفتوا إلى سلوك أبنائهم، فضلاً عن أن كثيراً من الأسر توصي أبناءها بالرد على المعلم إذا ما تعرّض له بأي شيء، حتى لو كان تأنيباً لتقصيره في الدراسة أو لتعديل سلوك خاطئ لدى أبنائهم، وهنا لابد من الوقوف على مدى «الرعب» الذي أصاب جميع معلمي مدارس المملكة، والذين باتوا يتوجسون ممّا تكتبه لهم الأقدار يومياً في فناء المدارس.

رقابة أمنية في المدارس  
أمّا المعلم فهد الزهراني فيقول: اعتداء الطالب على المعلم بشتمه أو ضربه «ظاهرة مأساوية»، وأصبحت مؤخراً في تزايد مستمر دون أي التفاتة من قبل وزارة التربية والتعليم للحد من هذه السلوكيات غير المقبولة من قبل طلاب المدارس تجاه معلمهم، وطالب الزهراني وزارة التربية والتعليم أن تدرس وتعمم بمناهجها طريقة التعامل مع المعلم في ظل تنامي السلوكيات غير المقبولة وتعريف الطالب بدور المعلم وإقامة ورش عمل تحتوي جميع الطلبة والمعلمين للتواصل المستمر بينهم وفق ضوابط وشروط وتشدّد الزهراني على أن بعض الطلاب لا يهتمهم الجانب السلوكي مطالباً بوجود رقابة أمنية بشكل مستمر داخل المدارس.

جمعية لحماية المعلمين  
سعيد الودعاني أحد معلمي الفصول الابتدائية: قال نفتقد كثيراً في مناهجنا التعليمية أي موضوع أو ملاحظة تشير إلى دور المعلم الذي فقد هيئته، وأصبح لا يملك إلا الدعاء: واستبشر الودعاني بوجود مقترح لجمعية لحماية المعلمين من الاضطهاد والعنف الطلابي، وقال يجب تفعيل مثل هذه الجمعية ومشاركة جميع مؤسسات المجتمع الأسرة والمعلم.

مهارات مفقودة  
أمّا الطالب منصور الحارثي فيقول: يفتقد كثير من المعلمين مهارة إدارة الفصل، حيث لا يجيدها إلا بعض المعلمين الناجحين، وطريقة التعامل مع الطلبة وفي مثل هذه الحالة يحتاج لفن التعامل مع الطلاب داخل الفصل، وأوضح الحارثي يجب على المعلم دائماً الاطلاع على أساسيات علم النفس التربوي ليستطيع من خلال ذلك التعامل مع الفروقات الفردية بين الطلاب، مطالباً وزارة التربية والتعليم بوضع دورات تثقيفية لمعلميها لتعريفهم بألية وطريقة التعامل مع الطلاب داخل الفصل.

تجاوزات المعلم  
ويضيف الطالب محمد المالكي: هناك عدد من المعلمين يخرج دائماً عن صلب الموضوع ويعمد لإعطاء الطلاب مجالاً للكلام الجانبي في أمور لا فائدة لها، وعندما يتعوّد الطالب على ذلك يستسهل إحداث الفوضى في الفصل، بل يتناول على المعلم ويذكر المالكي أن هناك عدداً من المعلمين تجاوزوا الخطوط الحمراء، وذلك بمشاركة الطلاب رحلاتهم إلى الاستراحات وقضاء الوقت بعد انتهاء الدوام المدرسي ويدل ذلك على تجاوزات عديدة.

أسر تبجل العدوان  
وبين الاخصائي النفسي فهد بن عبدالعزيز أن السلوك الجانح ربما يكون تعبيراً بسيطاً عن مشاعر عدوانية موجهة للمجتمع، أو ربما يكون استجابة لخبرة هلوسة أو هذيان، أو مجرد استجداء للرعاية والاهتمام والعلاج. وأضاف: كذلك نجد أن أوجه القصور التعليمية من قبل العجز عن القراءة ربما تعجل بظهور الانفجار بسبب مشاعر الإحباط من الأعباء المدرسية من ناحية وكوسيلة لتحويل الانتباه عن النقص والقصور من ناحية أخرى، وحيث إن دافع الانحراف يكون ساكناً لدى جميع الناس من الصغر لذلك نجد البعض يمكنه أن يسلك سلوكاً مضاداً للمجتمع كالاغتياب على معلمهم.

وقد ينشأ الشخص في بيئة اجتماعية تبجل النشاط العدواني والعنيف وتراه أسلوباً سوياً ومناسباً للحياة، وهناك عوامل خارج الأسرة مثل الفقر والبطالة وصحبة رفاق السوء، ومشكلات وقت الفراغ والأثر السيئ لوسائل الإعلام وبرامج المحاكاة. وقد يفجر السلوك الجانح حدثاً ثانوياً نسبياً كالأحداث الضاغطة مثل موت الوالدين أو ارتباك الحياة الأسرية، أو أن يكتشف أنه متبن.

المخدرات وراء جرائم العنف والقتل  
وعن دور المخدرات قال: تقترن المخدرات بتفاقم سلوك الجانحين ممّا يهدد سلامة المجتمع وأمنه حيث لوحظ أن أغلب جرائم العنف والقتل يرتكبها متعاطو المواد المخدرة إمّا نتيجة للاضطراب النفسي والعقلي الذي تحدثه تلك المواد أو الرغبة في تدبير الأموال اللازمة للحصول على المخدرات.

إفلاس يطيح بهيبة المعلم  
وأشار الدكتور عايض الزهراني عميد كلية المجتمع بجامعة الطائف إلى أن المدارس هي أصلاً مؤسسات اجتماعية تضطلع بالدور الأكبر في صنع مجتمع خال من العنف وصياغة معايير وأنماط التفكير، ولا بد أن يتناغم أداء المدارس التربوية التعليمية مع إيقاع الحياة في المجتمع، ومع مستجدات الحياة المتغيرة، ولكن بالواقع فقد المعلم هيئته. سقطت هيبة التعليم من

جوانب عدة تتمركز في المعلم نفسه، وهناك أغلبية من المعلمين متميزون بقوة الشخصية والقيم النبيلة والقدرة على الاتصال والتواصل والاتقان بالجانب المعرفي ومواكبة المتغيرات والمستجدات المتلاحقة ويؤمن بنظرية التعليم مدى الحياة، وهناك العكس تمامًا من المعلمين وهم يحتلون المساحة الكبرى من فقدان هيبة المعلم ولا يدركون أنهم هم من يشكلون العقول والثقافات لأنهم مفلسون فكريًا وثقافيًا ولأنهم لا يعيشون مهنتهم مما نتج عنه ضعف وإخفاق أدى إلى عدم احترام من الطلاب وتسبب في حالة العنف اللفظي والجسدي.

حصانة دبلوماسية

وتابع الزهراني حديثه: وزارة التربية والتعليم جزء من المسؤولية باختفاء الإجلال والتبجيل الذي كان للمعلم وأنه من حملة شعلة التنوير والتغيير للمجتمع ويرتقي به، بل أثقلت كاهله بالنصاب المكثف وعدم إجباره بالالتحاق بالدورات الداخلية والخارجية ولم تواكب حركة التطوير في الثورة المعرفية والتقنية الحديثة، ولم تمنحه كالمعلم في دول أخرى كاليابان مثلاً يعطي المعلم حصانة دبلوماسية ومرتب وزير فلا بد من خلق الانتماء إليهم وشعورهم بالأمن والرضا الوظيفي، ويتفق الجميع من كان داخل دائرة التعليم أو طرح قضية العنف بالمدارس أنه لا بد لنا أن نرتقي بمدارسنا في فضاءات أكثر بداعاً وتحليلاً وتأثيراً، لنعيد لهذه المهمة العظيمة السامية سمعتها.

لا بد من محاسبة المعتدين

وقال مدير مكتب التربية والتعليم بشرق مكة الدكتور عبدالله ردة الحارثي العنف المدرسي ليس ظاهرة بالمدارس، ولكن هناك حالات خاصة، ولكن وجود هذه الحالات يتطلب معالجات تربوية مجتمعية تشترك فيها المدارس والأسر ووسائل الإعلام المختلفة وأئمة المساجد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة لتتظافر الجهود لنبذ العنف والقضاء عليه.

فالسلك العدواني الصادر من فرد أو جماعة مرفوض ومستنكر، ويجب محاسبة من يمارسه بالأسلوب المناسب، ومن وجهة نظري أن من أنجع الأساليب لمعالجة مثل هذه الحالات التعرف على الأسباب المؤدية إلى العنف سواء كانت أسرية أو صراعات نفسية أو اجتماعية أو مادية وبحثها بسرية تامة ووضع الحلول المناسبة لها.

- نشر ثقافة التسامح والحوار والمناقشة واحترام الآخر، وهنا يتضح التكامل بين الأسرة والمدرسة والإعلام.

- ضرورة وجود النموذج القدوة قوياً وعملاً وخاصة الوالدين والمعلمين. مع ضرب أمثلة لمواقف ونماذج إسلامية بارزة.

- اشراك المتعلمين في ضبط النظام المدرسي.

- توضيح الحقوق والواجبات والعقوبات بشكل واضح ودقيق وتزويد كل فرد بها.

- تطبيق اللوائح والأنظمة المنظمة للسلوك.

حظر السلاح الأبيض

وأكد الدكتور أحمد آل مفرح رئيس لجنة الشؤون التعليمية بمجلس الشورى في البداية يؤسفني ما وصل له الحال لبعض مدارسنا بصفتي معلماً قبل أن أكون عضو مجلس الشورى، كنت في التعليم لسنوات طويلة أدرك تماماً صعوبة وأهمية مجال التعليم ولا يتصدى لهذه الرسالة إلا أشخاص بمواصفات وقدرات عالية في كل المناحي، سواء كان في النواحي المعرفية أو السلوكية، أوفي نواحي التربية، ما شهدناه مؤخراً من عنف بالمدارس يبدو لي أنها قضية نحتاج لتتوقف عندها. فالقضية تحتاج إلى مراجعة كثير من الملفات وأول هذه الملفات الملف الصحي للأطفال الناشئة بحيث نكشف هل هناك إشكالات يتعرض لها هؤلاء الناشئة من أمراض سواء نفسية أو بدنية أو إشكالات أسرية تعصف بهؤلاء ليرتكبوا تلك الجرائم، ثانياً هناك ضياع واضح لدور الأسر، فالأسرة غائبة تماماً إلا فيما ندر عن أوضاع أبنائهم وبناتهم كيف يستطيع ولي أمر أن يبرر أنه لا يعلم أن ابنه يستخدم أو يحمل سلاحاً أبيض أو غيره، بالنسبة للجهات الأمنية لماذا تتساهل في تفتيش السيارات للبحث عن الأسلحة البيضاء أو الخطيرة، مثلما تحرص على تفتيش السيارات بحثاً عن المخدرات وغيرها، ونهمل موضوع السلاح، وفي شأن متصل دور بوابة المدرسة مفقود يجب أن يكون هناك فحص كبير للعنف ليس في الشارع إنما يحدث داخل المدرسة فنحن نمر في الحقيقة بأزمة كبيرة ان لم تتضافر الجهود لوضع دراسات ولجنة عليا برئاسة وزارة التربية والتعليم من المختصين وأصحاب القرار لبحث هذه المشكلة.

جريمة مركبة لا بد من استئصالها

ومن جانبه أكد المتحدث الرسمي للوزارة التربوية والتعليم محمد الدخيني أن إعادة النظر في اللوائح والإجراءات بالوزارة هي عملية مستمرة ومتواصلة لا تغيرها أحداث طارئة في هذه المرحلة، بلا شك الاعتداء على المعلمين أو الإساءة لهم حتى لو كانت لفظية أو شيئاً من هذا القبيل هي محل استياء من مسؤولي وزارة التربية والتعليم والقائمين على العملية التربوية والتعليمية، وجاري العمل على الحد منها ومتابعتها من خلال اللوائح التي تضبط السلوك والمواظبة داخل مدارس التعليم العام. فاللوائح تتم مراجعتها وتذهب بعدها للميدان للتطبيق، وتأتي التغذية الراجعة للوزارة من الميدان لتعديل وتطوير اللوائح. تشكيل لجنة عليا؛ لأن هذا الموضوع جدير بالدراسة، مع الأسف هناك أسئلة تطرح هنا ماذا أعدنا للشباب في

تقضية أوقات فراغهم لماذا يسلم الشاب سيارة وعمره 15 أو 16 سنة هذه قضايا يجب أن نحرص عليها، نريد وقفة جادة شبعنا من التصريحات والندوات نريد عمل لجنة علمية عملية تتصدى لهذه الإشكالية والدولة لها تجارب عدة في موضوعات كثيرة هذا الموضوع لا يقل عن موضوعات درست في لجان عليا هو صمام أمان لمستقبل واعد للأجيال القادمة لم أتوقع في يوم من الأيام أن يتناول طالب على المعلم بالكلام ناهيك عن قتله هذه جريمة مركبة لا بد من وقفة ولا نحاول إيجاد مبررات، مجلس الشورى قام ببعض الدور لكن نحتاج إلى نظرة شمولية أكثر «نحتاج لحل عاجل وسريع» لأن مشكلة العنف من أهم المشكلات التي نحتاج أن نصل إلى جذورها ونحلها كما استطاع بفضل الله القضاء على الإرهاب.



## اللواء الماجد: تسليم مركز الإيواء للمديرية العامة للسجون.. خلال

يومين

### «أمن المنشآت» تحتفل بتخريج عدد من الدورات الفنية للحماية

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013  
[رابط الخبر](#)

عبدالرحمن السليس - الرياض  
أوضح اللواء الركن سعد بن محمد الماجد قائد قوات أمن المنشآت والقائد الأمني والإداري لمركز إيواء جامعة الأميرة نورة سابقاً، في تصريح (للمدينة) أنه خلال يومين سوف يسلم مركز الإيواء للمديرية العامة للسجون لتباشر فيه اختصاصها وفقاً للتعليمات للتعامل مع مخالفات النظام، وذلك بعد أن وجه وزير الداخلية، اللواء الماجد بالقيادة الأمنية والإدارية لمركز الإيواء بمشاركة عدد من القطاعات الأمنية، حيث تم توفير القوة اللازمة من ضباط وأفراد وأليات واتخاذ ما يلزم لاستكمال الإجراءات التي كانت قائمة. وأوضح أن قوات أمن المنشآت تعمل على تحقيق التكامل الأمني مع كافة القطاعات الأمنية لتوفير الأمن والحماية لمنشآت الوطن وفقاً لما يتطلع إليه سموه الكريم. جاء ذلك عقب رعايته احتفال قوات أمن المنشآت أمس بتخريج المرحلة الأولى من دورات منظومات الحماية للعام التدريبي 1434-1435هـ بمركز البرامج التطبيقية بالإدارة العامة لمنظومات الحماية، حيث بلغ مجموع الدورات 29 دورة تخصصية، بالإضافة إلى دورات قيادية ودورة مكافحة الإرهاب الموجهة للمنشآت وتنمية مهارات مشغلي المنظومات الفنية وتشغيل تجهيزات الحماية الفنية والمحمولة وتشغيل عربات الحماية الفنية وصيانة التجهيزات الفنية وتطبيقات الحاسب الآلي في تشغيل المنظومات. بدأ الحفل بآيات من الذكر الحكيم ثم كلمة لمدير الإدارة العامة لمنظومات الحماية العميد عبدالله بن محمد العمري أوضح من خلالها أن رعاية قائد قوات أمن المنشآت للحفل امتداداً لما حظيت وتحظى به الإدارة العامة لمنظومات الحماية من دعم ومساندة أسوة ببقية الإدارات الأخرى، موضحاً أن عدد الخريجين بلغ 422 ضابطاً وفرداً.

## المفتي لـ «الصحة»: امنعوا الأطباء من الكشف على المتوفيات

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658442.htm>

أيمن الصيدلاني (المدينة المنورة)

طالب سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، وزارة الصحة بضرورة أن يتم الكشف على النساء المتوفيات في المستشفيات من قبل طبيبات، ومنع قيام الأطباء الذكور بذلك، وأكد في خطاب رفعه للوزارة أن حرمة المسلم ميتا كحرمته حيا. وأوضح مصادر لـ«عكاظ» أن خطاب سماحته جاء بناء على ما ورد إليه من شكاوى بشأن قيام الأطباء بالكشف على جثامين المتوفيات من النساء في المستشفيات للتأكد من سبب الوفاة، وكذلك الأطباء الشرعيين الذين يقومون بتشريح جثث المتوفيات لكشف غموض القضية الأمنية والجنائية، وما يترتب على ذلك من كشف لعوراتهن. وأضافت المصادر بأن سماحته رغب من القائمين على وزارة الصحة التأكيد على المستشفيات بأن حرمة المسلم ميتا كحرمته حيا، وبالتالي لا يجوز للأطباء من الرجال الكشف على جثامين النساء المتوفيات بل يجب أن يتم ذلك من قبل النساء مثلهن حسب المعمول به في تغسل الموتى. إلى ذلك، أكد وكيل وزارة الصحة للخدمات العلاجية الدكتور عبدالعزيز بن محمد الحميضي، أن الوزارة اطلعت على خطاب سماحته وتم تعميمه على كافة مديريات الشؤون الصحية في مناطق المملكة للاطلاع والتأكيد على المختصين لديهم بمراعاة أن يتم الكشف على جثامين الموتى من النساء من قبل الطبيبات قدر الإمكان.

## «الاستئناف» تلزم «النقل» بإعادة ترميم العقارات المنزوعة

## «المظالم» يفصل في 15 قضية لتعويضات قطار الحرمين

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658655.htm>

عدنان الشبراوي (جدة)

يفصل ديوان المظالم خلال أيام في 15 قضية جديدة تتعلق بتعويضات قطار الحرمين بعد أن رفعت للتأمل وإصدار الحكم عقب إغلاق المرافعة، حسب ما كشفتته مصادر مطلعة لـ«عكاظ»، مشيرة إلى أن محكمة الاستئناف الإداري أيدت 7 أحكام جديدة تلزم وزارة النقل بإلغاء الترميمات التي قدرتها لجنة التعويضات. وحكمت المحكمة بإعادة الترميم من جديد لعقارات نزعتها الوزارة لصالح مشروع قطار الحرمين يملكها مواطنون ومواطنات رفعوا دعوات قضائية طعنا في ترميم وزارة النقل لتلك العقارات. كما نقضت محكمة الاستئناف 7 أحكام مماثلة وقررت إعادتها بملاحظات للرد عليها من قبل المحكمة الإدارية.

وأفادت المصادر أنه تم تزويد وزارة النقل بنسخة من الأحكام التي اكتسبت القطعية بعد أن أصبحت نهائية واجبة النفاذ لتتولى الوزارة تنفيذها وتعيد ترميم العقارات بسعر عادل حسب أسعار السوق.

وكانت المحكمة الإدارية بديوان المظالم أصدرت عددا من الأحكام الابتدائية في ملف تعويضات قطار الحرمين وتم رفعها الى محكمة الاستئناف الإداري للتدقيق في تلك الأحكام التي قضت بإلزام وزارة النقل بإعادة تئمين بعض العقارات المنزوعة لصالح مشروع قطار الحرمين، معتبرة قيمة التعويضات غير منصفة لأصحابها. وحسب لوائح الدعوى فإن أصحاب العقارات اعترضوا على تقديرات وزارة النقل في تئمين عقاراتهم، ورأوا أنها غير منصفة. ورد ممثل وزارة النقل على الدعوى بالقول إن جميع التعويضات قدرها مختصون وتراعي الأسعار الحالية مشددا على سلامة موقف الوزارة ومطالبها بصرف النظر عن تلك الدعوى. واستعانت المحكمة بلجنة التئمين في الغرفة التجارية الصناعية للاستئناس برأيها في تقدير التعويضات، وأجابت على على المحكمة بخطابات سرية عقب الوقوف على العقارات محل الخلاف.



## تطبيق نظام المرافعات الجديد على الدعاوى التي لم يفصل

### فيها

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 ومحرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658436.htm>

عدنان الشيراوي (جدة)  
أكدت القواعد المنظمة للأنظمة القضائية الجديدة (نظام المرافعات الشرعية، الاجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم) على تطبيق هذه الانظمة على الدعاوى التي ما تزال منظورة في المحاكم ولم يتم الفصل فيها. واستئننت القواعد المواد المعدلة للاختصاص بالنسبة إلى الدعاوى المرفوعة قبل نفاذ الانظمة الجديدة والمواد المعدلة للمواعيد بالنسبة إلى الميعاد الذي بدأ قبل نفاذها، والنصوص الناشئة أو الملغية لطرق الاعتراض بموجب تلك الانظمة. وأكدت القواعد انه في حالة تعدد العقوبات التعزيرية المقضي بها بتعدد الاحكام والقرارات، فإن المحكمة العليا تختص باصدار حكم بالعقوبات اللازمة، وفق ضوابط تحددها الهيئة العامة للمحكمة العليا. وألغت الانظمة الجديدة الالفاظ الواردة في ما يتعلق بمواد الانظمة التجارية والعقارات وهيئات تسوية الخلافات العمالية. وجاء في التنظيم الجديد الخاص بنظام المرافعات الشرعية ما نصه «لا يخل نفاذ هذا النظام بما نصت عليه آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم في ما يتعلق بالفترات الانتقالية». وأكدت التعليمات على استمرار المحكمة العليا في تولي اختصاصات الهيئة الدائمة في مجلس القضاء الاعلى المنصوص عليها في الانظمة الصادرة قبل نفاذ نظام المرافعات الشرعية ونظام الاجراءات الجزائية الواردة في النظامين السابقين بالنسبة الى الاحكام الصادرة في القضايا الداخلة في اختصاصات محكمة التمييز التي تباشرها حاليا محاكم الاستئناف.



## تصنيف محطات الوقود إلى 4 فئات في اللائحة الجديدة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658500.htm>

مفرح السبيعي (الرياض)

أصدر صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية، قرارا باعتماد اللائحة الجديدة لمحطات الوقود ومراكز الخدمة التي أعدتها الوزارة في إطار البرنامج الشامل لتحسين وضع مراكز الخدمة ومحطات الوقود على الطرق الإقليمية، وتضمن القرار إلغاء كل ما يتعارض مع اللائحة الجديدة لمحطات الوقود ومراكز الخدمة من أحكام أو إجراءات سابقة.

وأوضح وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية للشؤون الفنية المهندس عبدالعزيز بن علي العبدالكريم، أن اللائحة الجديدة لمحطات الوقود ومراكز الخدمة تتضمن تصنيف المحطات إلى أربع فئات وفقا لمساحتها وموقعها وطبيعة الخدمات الأساسية والاختيارية التي تقدمها وتحديد الاشتراطات الخاصة بمواقع إنشاء هذه المحطات والمراكز، والمعايير التصميمية للمحطات من حيث الشكل العام واشتراطات السلامة والحفاظ على البيئة والتخلص من النفايات.

وتشمل اللائحة الجديدة معايير دقيقة لتوزيع محطات الوقود ومراكز الخدمة جغرافيا بما يحقق الانتشار الأمثل داخل المدن والقرى وعدم تسببها في أي إزعاج أو إعاقة لحركة المرور أو إضرار بأي منشآت مجاورة لها، كما تشمل عددا من الاشتراطات لتسهيل حركة المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وأضاف: أن اللائحة تتضمن كذلك الاشتراطات الخاصة بالحصول على تراخيص إنشاء محطات الوقود ومراكز الخدمة وكذلك، الاشتراطات الخاصة بتراخيص التشغيل.

وحددت اللائحة التزامات كل من المرخص له بالبناء والمكاتب الهندسية أو الاستشارية المؤهلة المشرفة على إنشاء هذه المحطات والمراكز وكذلك التزامات مشغل المحطة، بالإضافة إلى آليات المتابعة والمراقبة للمحطات للتأكد من التزامها بهذه الاشتراطات وتقييم مستوى الخدمة في المحطات ومراكز الخدمة من خلال نماذج أعدت لهذا الغرض، كما تتضمن إجراءات ضبط أي مخالفات والعقوبات المقررة بحق المنشآت المخالفة وإجراءات إغلاق المحطات المخالفة بصفة مؤقتة أو نهائية.

وأشار إلى أنه تم توجيه جميع الأمانات والبلديات بالعمل باللائحة الجديدة، بالإضافة إلى أنه تم عقد عدد من الاجتماعات مع وكلاء الأمانات ومدير إدارات الرخص لمناقشة سبل تطبيق ما تضمنته اللائحة من اشتراطات وفق آليات عملية وخطط زمنية محددة.

ودعا المهندس عبدالعزيز العبدالكريم جميع أصحاب محطات الوقود ومراكز الخدمة القائمة إلى الاستفادة من مهلة العامين التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الخاص بتحسين وضع محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق الإقليمية، في تصحيح أوضاعها وفقا لما تنص عليه اللائحة الجديدة بما في ذلك التعاقد مع إحدى المنشآت المؤهلة من قبل الوزارة، لإدارة وتشغيل وصيانة محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق الإقليمية.

وأكد أن وزارة الشؤون البلدية والقروية أعدت آلية متكاملة لمتابعة تطبيق اللائحة بالتنسيق مع إمارات المناطق، تتضمن إغلاق المحطات ومراكز الخدمة التي لا تتجاوب مع ما يطلب منها لتصحيح أوضاعها وعدم السماح بإعادة فتحها وتزويدها بالوقود إلا بعد تنفيذ كافة الاشتراطات الواردة في اللائحة.

## «تأهيل المدينة»: لا صحة لوفاة معوق بمبيد حشري

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658455.htm>

خالد الجابري (المدينة المنورة)

نفي مدير مركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة أحمد السناني ما تردد عن وفاة معوق من منسوبي المركز في العشرينات من عمره بسبب تعرضه لمبيد حشري، وقال لـ«عكاظ» «لا صحة لهذا القول ولا توجد أي حالة وفاة في المركز». وكان قد تردد أن المعوق توفي بعد أن دخل الى المكان الذي يتواجد به بعد رشه بمبيد حشري أثر على صحته المعتلة بالأساس، فسارع القائمون على المركز بنقله للمستشفى إلا أنه فارق الحياة. يذكر أن المركز شهد العامين الماضيين وفاة سبع حالات قالت وزارة الشؤون الاجتماعية على لسان وكيلها عبدالله اليوسف في حينه إنها طبيعية، بينما توفيت حالة ثامنة عندما تسلل معوق عبر البوابة الخلفية للمركز في غفلة من الحراس ليسقط في حفرة مشروع صرف صحي وتوفي في الحال، وانتهت التحقيقات التي تمت مع طاقم المركز إلى إعفاء مسؤولين..

## مبنى للصحة النفسية بالمدينة الطبية في الرياض

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658465.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

كشف مدير عام الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة اللواء الطبيب سعيد بن محمد الأسمرى أنه تم إنشاء مبنى الصحة النفسية في الرياض في مدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية وأن المشروع في مرحلة التشطيبات النهائية وسيكون جاهزا خلال 6 أشهر. وبين خلال افتتاحه المؤتمر الدولي الثاني للطب النفسي تحت عنوان اضطرابات المزاج الذي تنظمه مدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية ممثلة في قسم الطب النفسي أن المبنى يحتوي على عدد كبير من الأقسام يصل إلى حوالي 95 غرفة وجناحا تهتم بعلاج الحالات المزمنة والحادة وسيكون لأول مرة على مستوى المملكة أن يحتوي المبنى على قسم تنويم خاص بالأطفال والمراهقين كما يحتوي على قسم للرعاية النهارية ويهتم بعلاج الأمراض النفسية والعقلية وعلاج الإشكالات النفسية.

## 10% من الأطفال يميلون للعنف

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658620.htm>

طالع الأسمرى (الجبيل)

أشار المستشار الأسمرى خالد بن محمد الأسمرى إلى أن إحدى الدراسات أثبتت أن 10% من الأطفال في سن العاشرة يميلون إلى العنف وليس شرطاً أن يكون بشكله الجسدي بل العنف بألوانه ومظاهره المختلفة. وأضاف لاشك أن الطفل يرى والده أو والدته أو أحد إخوانه يتعامل بشكل عنيف ما يجعله قدوة له في المستقبل ويجعل الفكرة تنمو لديه ما يؤثر سلبيًا على حياته. واعتبر موضوع التربية من أصعب الممارسات الحياتية التي يقابلها الإنسان، وأعني الذين يجعلون لأسرهم مكاناً هاماً في حياتهم، ويلونها نسبة كبيرة من أوقاتهم لتنشئتهم بشكل جيد يوافق قدراتهم وينمي ميولهم ومواهبهم في جو أسمرى محفز على العطاء والاستمرارية. وقال للأسف الوطن العربي لم يتتبع الكثير من القضايا السلوكية لدى الشباب بالدراسة العميقة المؤصلة علمياً وموافاة الجهات الرقابية وذات الاختصاص بنتائجها ووضع الحلول المقترحة التي تساعد في بناء جيل قادر على فهم ذاته، فبعض الأسر لا تفيق إلا وابنها في مرحلة شبابه قد اتجه للمخدرات وبيحث عن طوق نجاة، وهنا تختلف ردات الفعل فلا ينسى الأب الذي تعامل مع سلوك ابنه بالضرب حتى الوفاة لأنه لم يعود نفسه ضبط سلوكه أولاً في الاستجابة للمثيرات الخارجية، ومن ثم البدء في التعامل معها وفقاً لمنهجية واضحة.



## والده طالب مدير "صحة الطائف" بالتحقيق ومحاسبة الممرضات

## بالصور.. ممرضات يغلقن فم رضيع بشريط لاصق لمنعه من

## البكاء

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/glkfde>

سمران القثامي - سبق - الطائف:

رصد والد طفل رضيع يعاني ارتفاع إفرازات الغدة الكظرية، بالإضافة إلى وجود فيروس في الدم منوم بمستشفى الأطفال بمحافظة الطائف، تصرف ممرضات قسم الحضانة، الذي أثار دهشته واستغرابه، بعد أن وجد طفله الرضيع مكماً بشريط لاصق على فمه ووضع إحدى الممرضات سدادة في فمه لمنعه من البكاء في الحضانة بطريقة تخلو من الرحمة والإنسانية.

وأضاف والد الرضيع أحمد العتيبي لـ "سبق"، أن رضيعه كاد يختنق بسبب إغلاق الشريط اللاصق لفمه، وكذلك السدادة التي وضعت لمنعه من البكاء، على الرغم من معاناته المرض الذي أنهك جسده.

وقال العتيبي " إن تصرف ممرضة الحضانة في مستشفى الأطفال، كاد يفقدني عقلي عند رؤيتي تكميم ابني بطريقة تخلو من الرحمة، ما تسبب في مشادة كلامية بيني وبين الطاقم التمريضي، الذي هبّ مسرعاً لإزالة الشريط اللاصق، لإنهاء المشكلة".

وأضاف "العتيبي" أنه فوجئ مرة أخرى بوضع الشريط اللاصق في فم الرضيع، اعتقاداً من الممرضات أنه قد انصرف وغادر المستشفى.

وطالب والد الرضيع عبر "سبق"، مدير الشؤون الصحية بمحافظة الطائف الدكتور معتوق العصيمي، بالتحقيق في القضية، وإنصافه ومحاسبة الممرضات في قسم الحضانة، علي الطريقة اللامسؤولة في التعامل مع بكاء الرضيع، ومحاولة حبس أنفاسه.



## سعودي محكوم بالإعدام.. «جسد» يسكن السجن و«صوت»

### يصدح خارج «الزنزانة»

المصدر: جريدة الحياة الأحد 28 ومحرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/577615>

جدة - عائشة جعفري

يقبع خالد (29 عاماً) في زنزانته منذ عام 2008 بانتظار القصاص منه بسبب قتله شخصاً إثر مشاجرة بينهما. وليس له في محبسه من رفيق سوى جدران زنزانته، والسجان الذي يتفقد من حين لآخر، وهاتف متحرك استطاع عبره الاحتفال بذكرى بلوغه عامه الـ29 من خلال برنامج التواصل «واتساب»، ليصبح بذلك معبره الوحيد لتخطي القيود التي تحاصر حريته. «خالد» شقيق لفتاتين شابتين «يتيمتين»، ينفذ عقوبته الجزائية وفقاً للقانون لقتله أحد الأشخاص إثر شجار بينهما دفاعاً عن النفس، وفقاً لما ذكرته أسرته. «خالد» سجين سعودي منذ عام 2008، وتم إرجاء تنفيذ حكم العفو عنه أو قتله. ويعد خالد الأصغر من شقيقتيه سناً والأكبر ألماً. واحتفل بعيد ميلاده الـ29 في «صالة» (مجموعة العائلة في برنامج التواصل «واتساب»)، «بشموع» إلكترونية وعلب هدايا «وهمية»، بعدما أصبح هاتفه المتحرك وسيلة الاتصال الوحيدة التي تربطه بالعالم الخارجي، ورقمه هو خزانة وجوده بينهم، ويصبح بها مجرد صوت بعد أن كان حاضراً بجسده. لكن الوجه الآخر لهذه القضية الذي غاب عن أذهان الكثيرين أن هذا الصوت المحبوس يمارس كل تفاصيل حياته على رغم العزل اللإرادي والبعد المكاني، في أخذ رأيه في كل ما يخص هاتين الشقيقتين في جميع أمور حياتيهما من تعليم وسفر وزواج وسكن وأدق شؤونهما الأخرى. هذا الرابط أضاف إلى صوت شقيقته نادية حزناً وهي تتحدث عن تفاصيل يومها بمشاركة خالد سجنه، وانضمامه إلى حرية حياتها عبر حوارات الرسائل ومحادثات الهاتف المتحرك، الذي يصل سعر الجهاز العادي منه في السجن إلى 25 ألف ريال، لحاجة السجن إليه وصعوبة توصيله إلى الداخل. وتذكر أحد المواقف الذي وصفته بالأكثر ألماً، قائلة: «بقي هاتفي مفتوحاً مدة ثلاث ساعات في يوم زفاف أختي الكبرى، ليشاركنا تفاصيل تلك الليلة التي كانت الدموع أبرز الحاضرين فيها بعد أن أخذت رأيه في المتقدم إليها». القانون لا علاقة له بالمشاعر ولا بالوجوه الأخرى للمتهمين، ولا يكونهم أشقاء حنونين أو آباء عطوفين أو حتى أصدقاء أوفياء، هذا ما تعترف به نادية، لكنها ترى أن هناك جوانب إنسانية تغيب عن حقيقة السجن الظاهرة يعرفها المقربون إليه فقط.

وأضافت: «يوم الجمعة هو الأكثر رعباً قبل أن يصدر الحكم، بانتظار قرار ورثة القتل، إذ بقينا ثلاثة أعوام يرعبنا هذا اليوم، لأننا لا نعلم هل ستشرق شمس السبت على أخي (خالد) أم سيكون ضمن من تم إعدامهم، وبتتابني قلق كبير عند تأخره في عدم الرد على رسائلي، وأستعيد أنفاسي عند وصول أول رسالة منه تطمئن قلبي إلى أنه بخير». وعلى رغم السيناريوات المتوقعة وغير المتوقعة، تبقى أمنية نادية لحظة عناق تجمعها بشقيقتها خالد خارج أسوار السجن، الذي بات يمنعها من زيارته في شكل دائم خوفاً عليها وحفاظاً على مشاعرهما من الكلمات الجارحة أو الوقوع في مواقف محرجة.



## بالأدلة.. الفساد الجماعي في مجتمعنا

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013 م

<http://sabq.org/1t1aCd>

أبو لجين إبراهيم  
الصورة الشائعة للفساد في المجتمعات العربية هي مرادف للرشوة، حيث يأخذ الموظف الحكومي مالاً أو شيئاً عينياً نظير تسهيل مهمة للمواطنين، سواء كان لهم الحق في تلك الخدمة أم لا، في غفلة عن الأجهزة الرقابية الموكلة لها الحفاظ على المال العام.  
ومن الصور الشائعة كذلك أن يأخذ الموظف الحكومي، مهما كان موقعه في سلم العمل الإداري في المؤسسة، ما ليس له بحق، سواء في ذلك الأموال النقدية أو العينية وما في حكمها، ومن ضمن ذلك استغلال النفوذ في الوصول إلى ما ليس له بحق من أموال الدولة أو المواطنين.  
ولكن الواقع أن هناك صوراً للفساد هي أعمق من ذلك وأشد خطراً على المجتمع، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الفساد الجماعي، حيث يتواطأ جمع من الموظفين العامين على هدر موارد الدولة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يحقق صالح المجتمع.  
والمشكل أن هذا النمط أو النوع من الفساد الجماعي والعلني يتم دون مؤاخذة أو ملاحقة، أو حتى معاتبة، من الجهات الرقابية الموكلة لها الحفاظ على أموال الشعب، ولا يحظى بأهمية تذكر في الصحافة ووسائل الإعلام، التي من المفترض أن تكون عيناً رقيباً على الوطن.  
ونذكر بعض الأدلة على هذا النمط الشائع من الفساد في مجتمعنا..  
المثال الأول في استهلاك الكهرباء، حيث طالبت شركة الكهرباء السعودية باتخاذ عدة إجراءات فعلية للحد من الهدر في استهلاك الكهرباء للجهات الحكومية الذي بلغ قرابة الثلاثة بلايين ريال.  
وبحسب ما جاء في تحقيق ميداني، نقلاً عن محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج الدكتور عبدالله الشهري، فإن أحد أسباب عدم فاعلية الترشيد في الكهرباء هو أن المباني الحكومية لا تدفع فاتورة الكهرباء، بل تدفعها وزارة المالية، لافتاً إلى أن تخصيص موازنات محددة لكل إدارة حكومية تلزمها بدفع الفواتير يحفز المسؤولين على الحد من الهدر الذي بلغ قرابة الثلاثة بلايين ريال.  
وأوضح التحقيق مستنداً لتقارير شركة الكهرباء أن كمية استهلاك القطاع الحكومي كاملاً في مدينة الرياض للعام الماضي بلغ 8553725 ميغاوات بقيمة 2.2 بليون ريال، فيما استهلكت المدارس الأهلية في العاصمة للفترة نفسها ما قيمته 10 ملايين ريال. (صحيفة الحياة، الأربعاء 30 أكتوبر 2013).  
المثال الثاني، الهدر في وزارة التربية والتعليم، حيث أشارت مصادر في الوزارة إلى وجود نحو خمسة آلاف مدرسة عدد طلاب إحداها لا يتجاوز 50 طالباً، وهو ما يعني وجود هدر مالي ضخم في تعيين المعلمين والموظفين الإداريين. ناهيك عن الهدر المباشر في مستودعات التربية، الناجم عن سوء حفظ وترتيب الكتب الدراسية. (صحيفة الاقتصادية، الخميس 9 رمضان 1434 هـ، الموافق 18 يوليو 2013 العدد 7220).

المثال الثالث من وزارة الصحة، حيث كشف تقرير خاص بالوزارة عن وجود هدر في الموارد المالية التي يتم صرفها على تشغيل المستشفيات الصغيرة سعة 50 سريراً، التي تمثل 43% من مستشفيات الوزارة، وما مجموعه 16% من عدد الأسرة.

وذكر التقرير أن تقييم الوضع الذي أجرته وزارة الصحة لمستشفيات الـ 50 سريراً كشف عن أن نسبة إشغالها منخفض جداً بسبب عزوف المواطنين عن التوجه إليها، لتوضع مستوى الخدمات الطبية المقدمة فيها، وكذلك عدم وجود أطباء استشاريين بها. (صحيفة الوطن، 2012/1/29م - 1433/3/6هـ).

وهذا التقرير قارب السنيتين، وحقيقة لا نعلم هل اتخذت الوزارة إجراءات تصحيحية لوقف هذا الهدر أم أن التقرير صار حبيس الأدرج وبقي الواقع كما هو؟

المثال الرابع في قطاع البناء والتشييد، حيث كشف مختصون عن هدر مالي في المشروعات يبلغ 60 مليار ريال سنوياً بسبب مقاولي الباطن والمكاتب الهندسية وسوء التنفيذ للمشروعات، وكذلك الهدر في استخدام المواد في صناعة التشييد، مع عدم وجود عقود تحمي جميع الأطراف بالشكل الصحيح. (الاقتصادية السبت 10 ربيع الثاني 1433 هـ، الموافق 3 مارس 2012م، العدد 6718).

المثال الخامس في قطاع الزراعة، حيث كشف الدكتور خالد الفهد وكيل وزارة الزراعة لشؤون الزراعة، عن ارتفاع معدلات الهدر في المواد الغذائية في السعودية، وضرب مثلاً بما يهدر في يوم المزارع بسوق شمال الرياض بنحو 50 طناً، وقال هذا مؤشر على حجم ما يتم إهداره من مواد غذائية في المملكة. (الاقتصادية، الأحد 1435/1/20 هـ. الموافق 24 نوفمبر 2013، العدد 7349).

ما تم ذكره هو فقط نماذج لبعض صور الفساد الذي نمارسه بصورة جماعية، وتتلظى بناه كذلك بصورة جماعية، وما خفي منها كان أعظم.. ومنها حديث المجالس العامة والخاصة عن تشبيك الأراضي بدون وجه حق وسرقة البعض من المال العام.



## قضية فسخ نكاح في شهر.. والرياض تصدر 666

المصدر: جريدة الشرق الاثنيين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/12/01/1011145>

الرياض - جبير الأنصاري

كشفت إحصائية لوزارة العدل عن تسجيل المحاكم السعودية 666 قضية فسخ نكاح منذ بدء العام الهجري الجديد، في جميع مدن ومحافظات وقرى المملكة، وذلك لأسباب عدة.

وتصدرت الرياض القضايا بـ 144 قضية فسخ نكاح، تلتها جدة بـ 110 قضايا فسخ نكاح، ومكة المكرمة بـ 94 قضية فسخ نكاح، ثم المدينة المنورة بـ 44 قضية فسخ نكاح، والطائف بـ 32 قضية فسخ نكاح، والدمام بـ 31 قضية فسخ نكاح.

وسجلت بريدة 20 قضية فسخ نكاح، والخير 18 قضية فسخ نكاح، وخميس مشيط 17 قضية فسخ نكاح، والأحساء 14 قضية فسخ نكاح، و 13 قضية فسخ نكاح في كل من تبوك وحائل، و 9 قضايا في حفر الباطن، و 8 قضايا في عنيزة.

وسجلت نجران وصبيا 7 قضايا فسخ نكاح لكل منهما، والحرث ورفحاء 6 قضايا لكل منهما، ثم القطيف وسكاكا وجازان بـ 5 قضايا لكل منها.

أما أبها والخرج والجموم والقريات والرس وعرعر فسجلت 4 قضايا فسخ نكاح لكل منها، والعلا وتيماء 3 قضايا في كل منهما، والمجمعة والخفجي ورأس تنورة ودومة الجندل والدرى وأحد المسارحة بقضيتين فسخ نكاح لكل منها.

وأخيراً سجلت قضية واحدة في كل من الباحة والدرعية وينبع وضمد والبدائع والنامص والرفيعة والشقيق والمزاحمية ورجال ألمع والودامي وطبرجل وشقراء.  
وكانت «الشرق» نشرت تقريراً مماثلاً في وقت سابق بإحصائية عن عدد حالات الطلاق التي سجلتها محاكم المملكة خلال أول أسبوعين من بدء العام الهجري الجديد بعدد 682 قضية طلاق في جميع المناطق بواقع 57 قضية يومياً، تصدرتها مكة المكرمة بـ 92 قضية، فيما لم تسجل أي قضايا طلاق في جدة.



## نصف نزيلات "أربطة جدة" لا يستحقن الإقامة

المصدر: جريدة الوطن السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م

[http://www.alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=169375&CategoryID=3](http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=169375&CategoryID=3)

جدة: نجلاء الحربي رصد عدد من الباحثات الاجتماعيات من جمعية الإحسان لرعاية الإنسان خلال جولات فجائية نفذتها بغرض متابعة مدى استحقاق النزيلات للسكن داخل الأربطة الخيرية بجدة، وجود نحو 50% من النزيلات غير مستحقات للإقامة، وأن أغلب النزيلات من جنسيات مختلفة ومخالفات لنظام الإقامة.  
وأكد مصدر مطلع لـ "الوطن"، أن التقرير الذي أعد من قبل الباحثات، كشف أن أغلب الساكنات لديهن مساكن وأسر وقد يكون لهن دخل مالي، ومع ذلك يستغلن الأربطة الخيرية ويحرصن على البقاء بها، إلى جانب أن جمعية إحسان والشؤون الاجتماعية تلقنا عددا من الطلبات الخاصة في وقت سابق من سيدات سعوديات أرامل ومطلقات يرغبن في الإقامة بالأربطة الخيرية وتطبيق عليهم شروط الاستحقاق، إلا أنه لم تلب طلباتهن وما زالن على قائمة الانتظار.  
وأضافت المصادر أن جمعية إحسان بعد الاطلاع على تقرير الباحثات الاجتماعيات والذي يشمل عددا من التجاوزات، سعت لتطبيق خطوة إيجابية لتنظيم السكن داخل الأربطة الخيرية في جدة، ويتمثل ذلك في تطبيق لائحة دور رعاية المسنين التي أقرها مجلس الوزراء واعتمدها الشؤون الاجتماعية وتعد هذه الخطوة الأولى من نوعها التي تطبق على الأربطة الخيرية في منطقة مكة المكرمة وقد بدئ ذلك في 3 أربطة خيرية في جدة.  
وأكد رئيس مجلس جمعية "إحسان" لرعاية الإنسان الخيرية بمكة المكرمة عصام أبوزنادة، أن الجمعية ستعمل خلال الأيام المقبلة، على تطبيق لائحة دور رعاية المسنين التي أقرها مجلس الوزراء واعتمدها وزارة الشؤون الاجتماعية والمتضمنة شروط الإقامة في دور رعاية المسنين، ومنها أن يكون المقيم أو المقيمة سعودي الجنسية، ويكون قد بلغ سن الستين، وذلك إذا أثبت البحث الاجتماعي الحاجة إلى شموله بخدمات الدار إلى جانب أن هناك عددا من الشروط التي تتضمنها اللائحة لكي تتمكن المستحقة من الإقامة بداخل دور الأربطة الخيرية.  
وأضاف أن اللائحة التنظيمية لدور رعاية المسنين لها أثر كبير في تسهيل عمل الجمعية وتسهم في تركيز الاهتمام بكبار السن فقط، مما سينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات المقدمة لهم، مشيرا إلى أن مصير من لا ينطبق عليهم شروط اللائحة التنظيمية الجديدة من النزيلات المقيمت في الأربطة الخيرية، هو منحهن مهلة أقصاها شهر لمغادرة الدار.  
وأفاد بأن الجمعية لديها العديد من طلبات التسكين في الدور وستقوم في الأيام المقبلة بالتواصل مع من تنطبق عليهم شروط اللائحة التنظيمية فور الانتهاء من الإخلاء وستعمل على تسكين المستحقات منهن بالتعاون مع الشؤون الاجتماعية.  
وأشار إلى أن جمعية الإحسان لرعاية الإنسان الخيرية تقوم على رعاية كبار السن من الجنسين في أماكن وجودهم وتقدم لهم العديد من الخدمات والبرامج الاجتماعية والصحية والتوعوية والترفيهية والدينية بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة، كما تهتم بالدور الإيوائية وعمل تجديد وصيانة شاملة لها، حيث تم خلال العام المنصرم عمل تجديد كامل لكل من رباط المغربي بتكفل كامل من أوقاف بيت المغربي أشرف عليه ناظره الشيخ عبدالوهاب المغربي، ورباط النوري تكفلت به شركة "البليك"، كما تعمل الجمعية خلال هذا العام، على تطوير الدور الإيوائية داخليا من حيث الإدارة الداخلية لها وإيجاد مساحة داخل كل دار لتكون بمثابة متنفس للساكنات لتبادل أطراف الحديث أو القراءة.

## "مشتكي "نزاهة" يطالب "المظالم" بنشر "صحيفة الدعوى" انتقد كسر "مكافحة الفساد" حاجز السرية.. وقال: لجأت لكم من منطلق وطني

المصدر: جريدة الوطن السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=169455&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169455&CategoryID=5)

الرياض: نايف العصيمي  
في تعليقه على تصريحات المتحدث الرسمي لديوان المظالم بندر الفالح، جدد المواطن فهد الشبيب تأكيده على رفع قضية ضد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" في ديوان المظالم، وأنه يمتلك إثباتات قاطعة.  
ورغم أن "نزاهة" اعترفت في بيانها بتلقيها بلاغاً من المواطن المذكور، وإخضاعه للدراسة من قبل مختصين لديها وتم التواصل معه، إلا أن الشبيب، أوضح أنه لم يتلق أي اتصال من "الهيئة"، مطالباً إياها بالكشف عن ما تمت دراسته حيال قضيته، وتابع: "لا أريد أن نخرج عن صلب الموضوع، أريد أن تعترف المظالم بدعواي ضد "نزاهة" .. وأريد أن تكون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أكثر شفافية وأن تخبر وسائل الإعلام بما توصلت إليه بعد دراسة القضية".  
وانتقد الشبيب كشف "نزاهة" لديوان المظالم عن شكواه التي عطلتها، رغم تأكيدها أن الاستراتيجية الخاصة بها تعمل على السرية التامة.

وكانت "نزاهة" بينت أن موضوع بلاغ المواطن، يتعلق بنزاع حول عقار استأجره من أحد المواطنين، ويتم النظر فيه أمام الجهات القضائية المختصة، وتم الإيضاح له بناء على ذلك، وحفظ البلاغ طالما أنه ينظر شرعاً.  
وقال المواطن أنه لم يطلب من "نزاهة" أن تحل له القضية المنظورة شرعاً، لافتاً أن هدفه من اللجوء إلى الهيئة هو من باب وطني، مؤكداً أنه يملك كل ما يثبت وجود فساد إداري وتزوير في خطابات رسمية لجهات عدة، وكان قد تقدم إلى الهيئة لإبلاغها بذلك، وليس للتدخل في القضية المنظورة شرعاً.  
وحيال توضيحات المتحدث الرسمي لديوان المظالم بندر الفالح، التي نشرت في "الوطن"، أوضح المواطن أنه لم يطالب بتشكيل لجنة شرعية لدراسة قضيته، التي تقدم بها إلى "نزاهة"، ومحاسبة المقصرين على حد قول الفالح، مطالباً المتحدث الرسمي للمظالم بنشر صحيفة الدعوى كاملة لتثبت صحة قوله بدلاً من نشر مقدمة صحيفة الدعوى، مشيراً إلى أن ذلك يخفي الحقائق، كون ما نشر لا يمثل ما ورد في المذكرة، مبدياً استغرابه من اتهام المظالم له بأنه يضلل الرأي العام، وتابع: "تصريحات المظالم لا تمت إلى الحقيقة بصلة، وأن ما أفادت به غير صحيح".  
وأضاف الشبيب: "لدي جميع الإثباتات الرسمية التي تثبت عدم صحة قول المظالم، وعليها أن تثبت ما صرّحت به رسمياً حيال طلبي، بتشكيل لجنة ومحاسبة المقصرين في دعواي الخاصة بالوثائق، وليس قولاً حتى لا تكون الجهة التي تمثلها هي الجهة الخامسة، في إشارة منه أنه سيقاضي المظالم في الجهات القضائية".  
وأفصح المواطن الشبيب، أن توضيحات المظالم بأن له عدة قضايا مقيدة في الديوان وأولها مقيدة برقم 1/5744 لعام 1434، المنظورة لدى الدائرة الإدارية الثانية، وأن هذه القضية منظورة منذ عام 1431، وانعقدت أولى جلساتها بتاريخ 1431/2/24.



## القراءة الدينية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=18773>

### سطام المقرن

هناك نظرية سائدة لدى بعض الدعاة ورجال الدين المسلمين، تقرر أن المعاني والمفاهيم الواردة في لائحة حقوق الإنسان التي تم الإعلان عنها في منظمة الأمم المتحدة هي حصيلة "الثقافة العلمانية" في الغرب، وأن قبولها من قبل المسلمين يؤدي إلى طمس ومسح "الثقافة الإسلامية"!

ومن هذا المنطلق، تهاقت العديد من الدعاة على نقد هذه اللائحة وإبراز نقاط ضعفها بحجة أنها صادرة بوحى من الأهواء والشهوات، وأن الفكر البشري عاجز أمام الشريعة الإسلامية التي تكفلت بكامل حقوق الإنسان على جميع المستويات والصعد.

ومن هذه الانتقادات، ما أورده أحد الدعاة البارزين من جوانب نقد الخطاب الإسلامي للخطاب الغربي لحقوق الإنسان، حيث قال: "إن كل ما صدر عن الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات بخصوص حقوق الإنسان يحمل طابع التوصيات التي يتلاعب بها واضعوها حسبما تمليه عليهم أهواؤهم الشخصية، ومصالحهم الذاتية والوطنية والإقليمية، أما الإسلام فقد اعتمد في حفظ حقوق الإنسان على أمرين أساسيين وهما: 1- ربطها بالوازع الديني والتربية الإيمانية من خلال التأكيد على أن هذه الحقوق والمصالح الإنسانية ضرورات دينية وواجبات شرعية، 2- إلزام الناس بها قضاء، وتقرير العقوبات الشرعية البليغة في حق منتهكيها والمفرطين في رعايتها والمحافظة عليها".

والواضح من القول السابق، أن مرجعية لائحة حقوق الإنسان هي مرجعية بشرية، وبالتالي يمكن التلاعب بها حسب الأهواء، بعكس مرجعية حقوق الإنسان في الإسلام التي تستند على نصوص الشريعة التي لا يمكن التلاعب بها. وهذا القول في الحقيقة فيه خلط بين مرجعية الدين الحقيقية وهو الله عز وجل وبين مرجعيته البشرية وهم الفقهاء ورجال الدين. وعلى هذا الأساس، فإن ما يسمى بالمرجعية الدينية هي في الحقيقة فكر بشري يفسر نصوص الشريعة الإسلامية حسب اجتهاد الفقهاء واختلافهم في الرأي والمذهب، فإلى من نرجع في مسائل حقوق الإنسان؟ فعلماء كل مذهب لا يتفقون على نظرية موحدة في هذه المسائل، وذلك بعكس لائحة حقوق الإنسان التي اتفقت عليها غالبية المجتمعات الدولية.

أما فيما يتعلق بما ذكره الداعية أن حقوق الإنسان يتم الإلزام بها قضاءً وتقرر العقوبات الشرعية في حق منتهكيها، فأقول: لا شك بأن الإسلام أكد على المبادئ الكلية لحقوق الإنسان، ولكن العقوبات الشرعية التي هي عبارة عن اجتهادات فقهية مختلفة أيضاً، فهي موجودة فقط في كتب التراث الإسلامي، وستظل غير ملزمة وخاضعة للأهواء دام أنها غير مكتوبة ومدونة كقوانين متفق عليها ومعلومة وملزمة للجميع، ناهيك عن وجود فراغ تشريعي يتعلق بمستجدات العصر الحديث، وعلى هذا الأساس فإن لائحة حقوق الإنسان تتضمن ما أكد عليه الإسلام بخصوص المبادئ الكلية، التي تستلزم وجود قوانين مكتوبة تحقق أفضل الممارسات نحو تحقيق هذه المبادئ على أرض الواقع.

ومن الانتقادات الأخرى التي طالت لائحة حقوق الإنسان، ما قاله أحد الكتاب الإسلاميين واصفاً هذه اللائحة بأنها: "تعبير عن وجهة نظر واحدة. الذي أصدرها الطرف المنتصر في الحرب العالمية الثانية، الذي تجاهل وهمش ثقافات ورؤى الشعوب غير الغربية أثناء صياغتها، أو في إطار رد فعل على تجاهل حصل، أو خوف على مصالح فئوية أو عرقية أو دينية، مثل (حقوق الإنسان في الدول النامية) التي وضعها المؤتمر الذي انعقد في العاصمة الأفغانية كابل.. والذي أجمع على (أن المفهوم المجرد لحقوق الإنسان كما ترددها المواثيق الأوروبية يمثل على المستوى التطبيقي ترفاً لا تستطيع أن تحققه إلا الدول المتقدمة)".

النقد السابق لللائحة بدوره في غاية الغرابة، وكأن حقوق الإنسان الفطرية من الحرية والمساواة والكرامة وغيرها، هي من أمور الترف واللغو، أو أنها أمور تتغير بتغير المجتمعات والأديان والتقاليد والأعراف، وهذا بدوره أيضاً يمثل تناقضاً بما ينادي له الدعاة ورجال الدين بقولهم إن: "الحقوق الفطرية واحدة بين أفراد البشر من حسن العدل والحرية والمساواة وقبح الظلم والجور"! كما أن اللائحة لا تعبر عن وجهة نظر واحدة، بل هي حصيلة تجارب حضارية شارك في صياغتها أغلب مجتمعات العالم، والغرب كان له الأسبقية في تطبيقها على أرض الواقع.

وتأسيساً على ما تقدم، نادى الدعاة ورجال الدين وأتباع الإسلام السياسي بضرورة إصدار لوائح خاصة بحقوق الإنسان من منظور إسلامي، وقد صدرت بالفعل بعض اللوائح، ومن ذلك على سبيل المثال ما صدر عن الإخوان المسلمين في مصر، ومجمع البحوث الإسلامية في الأزهر، ولكن أول إصدار رسمي كان إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام عام 1990، وقد تضمن (25) مادة لا تختلف من حيث المضمون مع لائحة الأمم المتحدة إلا ما جاء في المادة 24 التي تنص على: "كل الحقوق والحرية المقررة في هذا الإعلان مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية" وكذلك المادة 25 التي تنص على: "الشريعة الإسلامية هي المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أي مادة من مواد هذه الوثيقة". وللأسف فإن الإعلان السابق لم يجد طريقاً للنجاح على مستوى الممارسة والتطبيق في البلدان العربية والإسلامية لأنها أخضعت حقوق الإنسان للموروث الفقهي القديم واجتهادات الفقهاء المتباينة والمختلفة، التي تظل مجرد نظريات في بطون كتب التراث الإسلامي، وربما تتقاطع مع حقوق الإنسان الأصيلة التي أقرها الإسلام.

إن أحد الأسباب الحقيقية في قصور تحويل المبادئ الكلية لحقوق الإنسان التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، والتي تضمنتها المواثيق الدولية، إلى أحكام وقوانين دقيقة تطبق على أرض الواقع، هي القراءة المتعصبة لحقوق الإنسان المذكورة في اللوائح الدولية من منطلق العداء ومن موقع اللامبالاة وعدم الاعتراف بها، فالمشكلة ليست في هذه المواثيق وإنما في كيفية قراءة نصوصها، والطريق مفتوح لتدوين القوانين الأساسية في البلدان الإسلامية على أساس لائحة حقوق الإنسان العالمية.



## تعريف "طفل صبياً" .. من المسؤول؟

# الخطوة الحاسمة التي نفتقر إليها، مرهونة بتطبيق حقوق الطفل في السلك التربوي، فهي المحك الحقيقي والاختبار الفعلي للحد من بانوراها العنف المدرسي

المصدر: جريدة الوطن السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=19148>

## علي الشريمي

بداية، ولأن في الأمور أمورا، اسمحو لي بسرد هاتين القصتين: الأولى، هي لأب عربي مقيم في فنلندا، غضب من ابنه يوماً، وصفعه على وجهه. حدث هذا صباحاً والطفل يتهبأ للذهاب إلى المدرسة التي وصلها والدموع في عينيه، وأصابع

الأب الغليظة مطبوعة على خده المحمر، فقامت القيامة ولم تقعد، انظروا ماذا حصل؟ 1- خطاب عاجل من مدير المدرسة إلى مدير الشؤون التعليمية ومرفق معه صورة الضحية 2- استدعاء الأب للمحاكمة 3- تعهد الأب خطياً للمدرسة ودائرة الشؤون الاجتماعية بأن يلتزم بقانون حماية الطفل 4- إجبار الأب العربي أن يدخل دورة حقوقية - ليس لمجرد الاطلاع - بل دورة مكثفة ومعه زوجته لدراسة قانون حماية الطفل في فنلندا، واتفاقية حقوق الطفل. لاحظوا معي بأن الطفل ليس فنلنديا، بل عربي؛ لأن القانون هناك يتميز بالمسؤولية عن حماية الطفل، من أي جنسية كانت، بمجرد أن يكون على أراضي فنلندا.

أما القصة الثانية، فهي مقطع فيديو أثار الملايين من المجتمع السعودي ظهر مؤخرا لطالب سعودي في المرحلة الابتدائية، تعرض إلى التعنيف النفسي من قبل مدرسه، وأظهر المقطع توسل الطفل لمعلمه بأن يتركه يتعلم في البيت ويعود، ومن خلال المقطع أوضح الطالب الطفل الباكي "محمد" موجهها كلامه للمعلم قائلا: "ما أعرف أكتب، أروح للبيت أتعلم وأجيبك"، ويظهر من حالة الطفل النفسية وخوفه الشديد وتوسله وبكائه أنه يعاني من عنف واستبداد من المعلم الجدير بالذكر، أن حادثة تعنيف الطالب بمحافظة صبيا وقعت متزامنة مع احتفال المجتمع الدولي بحقوق الطفل. وبالرغم من أن هذه الحادثة مجردة من الإنسانية بكل تفاصيلها الأساسية، إلا أنني لم أكن في حالة تعجب واستعراب وأنا أنظر إلى المشهد، على طريقة إذا عُرف السبب بطل العجب، فلا غرابة ولا ذهول في تعليم نفتقد فيه لتقافة حقوق الإنسان كأولوية رئيسية؛ لا غرابة أن تكون النتيجة كارثية بكل ما تحمل الكلمة من معنى.

إنني أتساءل: هل يمكن لمجتمع أن يغلق العين عن حقوق الطفل؟ إن كنا ننتقن خطاب الدفاع عن الطفولة وحمايتها، فإن الواقع من الصعب تجميله بالخطابات. فعندما نتأمل القصة الفنلندية ندرك بكل وضوح أثر تعليم حقوق الإنسان في البيئة التربوية؛ فنلندا تملك الكثير من التشريعات والقوانين لحماية الأطفال من إساءة المعاملة والإهمال، حتى أصبحت جزءا من الخلفية الثقافية للمجتمع، وكذلك اهتمامها الخاص بالسياسات الحقوقية المدرسية التي تركز على مصالح الطفل الفضلى، التي تتنافس معها كثير من الدول أمثال: أميركا والنرويج وبريطانيا والسويد وأستراليا أما نحن: 16 عاما مضت على مصادقة المملكة على اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك مصادقتها على ميثاق حقوق الطفل في الإسلام، وسنوات عدة على إنشاء "اللجنة الوطنية للطفولة"، وتعليمنا ما زال يخلو من ثقافة حقوق الطفل، مع العلم بأنه تم إقرار استراتيجية ثقافة حقوق الإنسان في التعليم العام منذ ثلاث سنوات، ولكنها لم تفعل في الواقع، كثيرة هي التصريحات التي سمعناها من المسؤولين عن إدماج حقوق الإنسان في التعليم العام، لكن المسألة لا تعدو كونها أكثر من تصريحات فقط! أخيرا أقول: إننا نتحدث عن طفل ذاق في باكورة حياته مرارة الجراح، وهُددت حقوقه الإنسانية، ناهيك عن حالاته النفسية، التي تمثل أكبر خطر في حياته، والخطوة الحاسمة التي نفتقر إليها، مرهونة بتطبيق حقوق الطفل في السلك التربوي، فهي المحك الحقيقي والاختبار الفعلي للحد من بانوراما العنف المدرسي.

## حقوق الانسان في العالم

## صورة الآخر.. عندنا وعندهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 28 محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م  
[http://www.aleqt.com/2013/12/01/article\\_804113.html](http://www.aleqt.com/2013/12/01/article_804113.html)

### د. أمين ساعاتي

تحت شعار "صورة الآخر" يعقد في هذه الأيام في مركز الملك عبد الله للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في العاصمة النمساوية فيينا سلسلة من الندوات التي تستهدف تقديم الإسلام في شكله الحقيقي بعيداً عن تهمة إقصاء الآخر، وهو الإقصاء الذي ألصق بالإسلام من قبل فئات تمتهن التضليل، وتمارس شتى ألوان العنصرية المقيتة ضد دين الإسلام الحنيف الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

إن مركز الملك عبد الله للحوار بين أتباع الديانات والثقافات يحمل مشعل الإسلام الحقيقي ويبعث رسائل ضد أنصار الكراهية وصدام الحضارات، ويهدف المركز إلى نشر القيم الإنسانية وتعزيز التسامح والسعي إلى تحقيق الأمن والسلم والاستقرار لشعوب العالم أجمع، كما يهدف المركز إلى احترام الاختلاف بين أتباع الديانات، ويشجع على التوافق بين الجماعات، ويقدم الإسلام الواسطي في صورته السلمية الغراء.

ولعل أهم ما تتطوي عليه أجندة مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين الديانات هو وقف الإساءات التي طالت الأديان السماوية ورموزها، وبالذات الإساءات التي تجرأت على الذات الإلهية وعلى نبينا وسيد البشرية محمد — صلى الله عليه وسلم —، كذلك يسعى المركز إلى وضع منظومة أخلاقية وإنسانية مشتركة تدعم أوامر الأسرة الدولية وتحمي الموروثات الحضارية والمصالح المشتركة لمصالح عالم يسوده احترام الأديان وتعزيز القيم الإنسانية والحرص على التعايش السلمي المشترك.

وفي أجندة المركز سعيه إلى استصدار قرار من هيئة الأمم المتحدة بتجريم المساس بالمقدسات والرموز الدينية ورفض كل المبررات القائلة إن التجرؤ على الأديان ورموزها هو من باب حرية الرأي، وإنما على عكس ذلك فإن التجرؤ على الأديان ورموزها يجب اعتباره اعتداء على حقوق الإنسان وحقوق البشرية جمعاء.

ويعتبر مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين الديانات والثقافات الرد العملي المعتدل ضد أصحاب نظرية صدام الحضارات، وبالذات ضد برنارد لويس وصديقه صامويل هانتجتون اللذين بشرا بنظرية صدام الحضارات وطلباً من تجار الحروب في الغرب شن حرب صليبية واسعة الأرجاء ضد الإسلام والمسلمين في كل أنحاء الكرة الأرضية.

يقول برنارد لويس إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تُركوا فسيفاجنون العالم الغربي المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات وتقوض المجتمعات، ولذلك يرى لويس أن الحل السليم للتعامل مع دول العالم الإسلامي هو إعادة احتلالهم واستعمارهم وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وطالب أمريكا أن تقوم بهذا الدور وأن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة لتجنب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان البريطانية والفرنسية. ويمضي الداعية الماسوني برنارد لويس موجهاً تعليماته للإدارة الأمريكية بقوله: إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطهم أو التأثير بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك إما أن نضعهم تحت سيادتنا أو نضيعهم ونبتعثرهم، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، ويمضي لويس قائلاً "لا مانع أن تقوم أمريكا بالضغط على قياداتهم الإسلامية — دون مجاملة ولا لين ولا هوادة — ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، كذلك يرى لويس ضرورة تضييق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها وإشعال الحروب الطائفية بينها، واستثمار التناقضات العرقية والعصبيات القبلية والطائفية فيها، ويطلب لويس بتعزيز التحالف ضد الخطر الإيراني وتسهيل تفكيك الدول العربية والإسلامية، ودفع الأتراك والكراد والعرب والفلسطينيين والإيرانيين ليقاتل بعضهم بعضاً، وضرب لويس المثل بما فعلته أمريكا مع الهنود الحمر في القارة الأمريكية الحمراء.

ولم يكتف لويس بالدعوة إلى تدمير الإسلام والمسلمين بل يتماذى في حقه ويقدم روثته إلى الغرب لتقطيع دول العالم الإسلامي، ومنها تفكيك دول المغرب العربي وإحلال دولة البربر محلها، وإلغاء كيانات دول الخليج وتأسيس دويلات طائفية شيعية وسنية محلها، وكذلك تقطيع العراق إلى ثلاث دويلات سنية وشيعية وكردية، ثم تقسيم سورية إلى دويلات عرقية وإلغاء الوجود الفلسطيني من الخريطة تماماً من أجل عيون إسرائيل، حتى لبنان المقسم الذي وقع فريسة تفتيت غربي سابق على يد سايس ورفيقه بيكو لم يسلم من تقسيمات لويس، فقد طرح لويس فكرة تقسيم لبنان إلى ثمانية كانتونات عرقية ومذهبية ودينية، وكذلك طال لويس إيران وأفغانستان وأوزبكستان وباكستان وفتتها إلى دويلات عرقية ومذهبية ودينية.

وفي إطار حربه العنصرية على الإسلام أطلق لويس في عام 1990 مصطلح "صراع الحضارات"، وقام الأكاديمي صامويل هانتجتون — مع الأسف — باستخدام المصطلح في كتاب أصدره بعنوان صدام الحضارات The Crash of Civilizations.

ولكن المملكة العربية السعودية من ناحيتها قدمت إلى المجتمع الدولي مشروعها الحضاري حوار الأديان والثقافات، الذي انطلق من قلب أوروبا وإلى العالم أجمع يدعو إلى الحوار والسلام لا الحروب والصدام، مؤكداً أن الإسلام يدعو دائماً إلى الاستقرار والأمن ونبذ الحروب في كل أنحاء العالم.



## كاريكاتير



www.alriyadh.com

الرياض  
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاحد  
28 محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر  
2013م

[http://www.alriyadh.com/  
2013/12/01/article888752.  
html](http://www.alriyadh.com/2013/12/01/article888752.html)



نأسر كاسا  
@nasserkames

الحياة  
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاحد  
28 محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر  
2013م

[http://alhayat.com/Caricature/  
Enlarge/577509](http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/577509)